

أحكام الأُصْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ والتَّذَكِّيَّةِ

أحكامُ فقهية صَادِرَةٌ عَنِ المَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ
وَبَقِيَّةُ المَذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ

المُعْتَرِ بِاللهِ وَحْدَهُ

مُحَمَّدُ رُؤَيْسُ كُلِّ

الإهداء

- الى ابن الزبيرين سيدي رسول الله ﷺ
- الى مثالي البر والتقوى ، والسليم والرضى ، سيدنا ابراهيم
وسيدنا اسماعيل عليهما الصلوة والسلام .
- الى من ضحكوا بأنفسهم وأموالهم في سبيل الله ، وقرموا
أرواحهم رخيصة من أجل رضاه
أقدم رسالتي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث
رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه والتابعين إلى يوم الدين وبعد : فهذه
رسالة موجزة ضمنتها الأحكام الفقهية المتعلقة بالأضحية والعقيقة . وقد
سقت الأحكام على المذهب الشافعي مضافاً إليها أقوال المذاهب
الأخرى ، وما لم يبين فهو مذهب الامام الشافعي . . .

والذي دفعني إلى جمع هذه الرسالة جهل الكثيرين بهاتين القربتين
الشرعيتين ، وعدم اهتمامهم بشأنهما ، وأصبح البعض يتنكر لمشروعيتها
ويبخل ويأمر غيره بالبخل بالتقرب إلى الله بمثلها !

ومن الناس من يؤذيها ولكن على غير بينة من الأمر واستجلاء
للأحكام الفقهية المتعلقة بها . وألحقها بأحكام التذكية للعلاقة القائمة
بينها وبينها . إن كل عبادة وقربة لم تكن موزونة بيزان الشرع ،
وصادرة عن أحكامه ، ومقتبسة من مشكاته ، ومستمدة من أصوله ،
مردودة على صاحبها مهما كانت المبررات والغايات في أدائها .

هذا وإن بما يحزُّ في النفوس ويدمي القلوب ما آل إليه أمر

المسلمين اليوم من جهل في تعاليم دينهم ، واستهانة في قضايا تشريعهم
الحال ، وهذا ما يندر بشر مستطير وخطر على الدين كبير حيث
يعم الفساد وتلتبس الأحكام ويتصدّر الأدعاء ، ويفتي في القضايا
الدينية الجاهلاء فيضلوا ويضلّون .

فنتطلب منه سبحانه أن يلهمنا رشدنا ويعيذنا من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا ويحفظنا من مضلات الفتن والأهواء ولا حول ولا
قوة إلا بالله العلي العظيم صلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الطاهر
الزكي وآله وصحبه وسلم .

المعتز بالله وحده
محمد أديب كلّكل

الأضحية

تدريجها والاصل فيها

الأضحية مشتقة من الضحوة ، وسميت باسم أول زمان فعلها وهو أول الضحى وفيها لغات : ضم همزها ، وكسره ، وتشديد يائها ، وتخفيفها ، وجمعها أضاح .

وهي اسم لما يذبح من النعم « الابل والبقر والغنم والماعز » تقرباً إلى الله تعالى من يوم العيد إلى آخر أيام التشريق ، وكان أول طلبها في السنة الثانية من الهجرة .

الأصل فيها قبل الاجماع :

١ - من الكتاب : قوله تعالى « والبدن جعلناها لكم من شعائر الله » الآية . فهي من أعلام دين الله .

وقوله تعالى « فصل لربك وانحر » على أشهر الأقوال ، أن المراد بالصلاة ، صلاة العيد ، وبالنحر الضحايا .

٢ - من السنة : روى الإمام مسلم « أنه ﷺ ضحى بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده ، وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحها » .
الأملاح : قيل الأبيض الخالص ، وقيل : الذي يياضه أكثر من

سواده ، وقيل : الذي تعلوه حمرة ، وقيل غير ذلك .

وروى الترمذي والحاكم عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب إلى الله تعالى من إراقة الدم ، إنها لتأتي يوم القيامة بقرونها وأظلافها ، وأن الدم ليقع من الله بكان قبل أن يقع من الأرض فيطيبوا بها نفساً » .

أي فلتطب بها نفوسكم ، أو فافعلوها عن طيب نفس ..

فضائلها

١ - : روى الحاكم عن زيد بن أرقم قال : قال أصحاب رسول الله ﷺ يا رسول الله ما هذه الأضاحي ؟ قال سنة أبيكم إبراهيم صلوات الله عليه وسلامه ، قالوا فما لنا فيها يا رسول الله ؟ قال بكل شعرة من الصوف حسنة . قالوا فالصوف ؟ قال بكل شعرة من الصوف حسنة .

٢ - : روى أبو القاسم الأصبهاني عن علي وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : يا فاطمة قومي فاشهدي أضحتك ، فإن لك بأول قطرة من دمها مغفرة لكل ذنب ، أما إنه يجآء بلحمها ودمها توضع في ميزانك سبعين ضعفاً . قال أبو سعيد : يا رسول الله هذا لآل محمد خاصة فإنهم أهل لما خصّوا به من الخير ، أو للمسلمين عامة ؟ قال : لآل محمد خاصة ، وللمسلمين عامة .

٣ - : روى الطبراني في الكبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ في يوم أضحى : ما عمل آدمي هذا اليوم ، أفضل من دم يهراق إلا أن يكون رحماً توصل .

٤ - : روى الطبراني في الأوسط عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : يا أيها الناس ضجّوا واحتسبوا بدمائهم فإن الدم وإن وقع في الأرض فإنه يقع في حوز الله عز وجل .

٥ - : روى الطبراني عن حسين بن علي رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ من وجد سعة لأن يضحى فلم يضح فلا يحضر مصلّاً .

حكمها

ذهب الشافعي ومالك وأحمد وصاحبنا الإمام الأعظم أبي حنيفة محمد وأبو يوسف إلى أن الأضحية سنة مؤكدة في حقنا . وعند الإمام أبي حنيفة أنها واجبة على المسلم الحر المقيم العاقل البالغ المالك للنصاب . وتجب على الذكر والأنثى ، ويعاقب عليها عقاباً أخف من عقوبة الفريضة . ورخص مالك للحجاج في تركها لأن الحاج سنته الهدي ، ولم يفرّق الشافعي في ذلك بين الحاج وغيره ، فقد ضحّى ﷺ في « منى » عن نسائه بالبقر . رواه الشيخان .

أما في حقه عليه الصلاة والسلام فواجبة لحديث « أمرت بالنحر وهو

سنة لكم» رواه الترمذي ، وفي رواية الدارقطني « كتب عليّ النحر
وليس بواجب عليكم » . وهي سنة على الكفاية عند الشافعي إن تعدد أهل
البيت فإذا فعلها واحد من أهل البيت كفى عن الجميع ، وإلا فسنة عين ،
ودليل عدم وجوبها مارواه البيهقي وغيره بإسناد حسن « أن أبا بكر وعمر
كانا لا يضحيان مخافة أن يرى الناس ذلك واجباً » .

واستدل الإمام الأعظم بحديث « من وجد سعة لأن يضحى فلم يضح
فلا يحضر مصلاًنا » رواه أحمد والحاكم .

والمخاطب بها : المسلم البالغ العاقل المستطيع ، ولا بد أن
تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من يمونه لأنها نوع صدقة ، وظاهر
هذا أنه يكفي أن تكون فاضلة عن يوم العيد وأيام التشريق فإنه
وقتها ، كما أن يوم العيد وليلة العيد وقت زكاة الفطر . ويحتمل
أنه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه في ليلة العيد ويومه فقط .
وهي أفضل من صدقة التطوع للاختلاف في وجوبها . قال الشافعي
رحمه الله « لا أرخص في تركها لمن قدر عليها » ومراده رضي الله
عنه أنه يكره تركها للقادر عليها سواء كان من أهل البوادي أو من
أهل الحضر أو السفر .

وقفها

* وقت الذبح عند الشافعية يدخل بطلوع الشمس ومضي قدر صلاة العيد والخطبتين بأخف ما يمكن صلى الامام العيد أو لم يصل .
وعند أبي حنيفة ومالك وأحمد أن شرط صحة الذبح أن يصلي الامام العيد ويخطب .

روى البخاري ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« أول ما نبداً به في يومنا هذا نصلّي ، ثم نرجع فننحر فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل ذلك فإنما هو لحم قدمه لأهله ليس من النسك في شيء » .

وروى البخاري ومسلم عن جندب بن سفيان قال : شهدت الأضحية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قضى صلاته بالناس نظر إلى غنم قد ذبحت فقال : من ذبح قبل الصلاة فليذبح شاة مكانها ومن لم يكن ذبح فليذبح على اسم الله » .

وفي حديث آخر عند البخاري ومسلم أيضاً « من ذبح قبل أن يصلي العيد فليعد مكانها أخرى ، ومن لم يذبح فليذبح باسم الله » .
وفي الدر المختار من كتب الحنفية « لو تعمد الترك (صلاة

العيد) لا يجوز الذبح حتى تزول الشمس ، وقيل لا تجوز قبل الزوال
في اليوم الأول ، وتجوز في بقية الأيام » اهـ .

★ وعند أبي حنيفة أيضاً كما في « الميزان » للشيخ عبد الوهاب
الشعراني رحمه الله تعالى : « يجوز لأهل السواد - البوادي والقرى -
أن يضحوا إذا طلع الفجر الثاني ، وقال عطاء : يدخل وقت الأضحية
بطلوع الشمس فقط ، وفي ذلك فسحة لأهل السواد وذلك ليتسع لهم
ابتداء الوقت وعمل الطعام بن ذهابهم الى حضور الصلاة والخطبتين
ورجوعهم إلى بيوتهم فيجدوا الطعام قد نضج فلو لم يقل أبو حنيفة
بدخول وقت الذبح بالفجر الثاني لكانوا إذا رجعوا من الصلاة وسمع
الخطبتين لا ينضج طعامهم إلا بعد الزوال مثلاً فيصير أهل المصر
يأكلون ويفرحون وأهل السواد في غمّ حتى ينضج طعامهم . ومعلوم
أن يوم العيد يوم لهو ولعب وسرور عادة فكان دخول الوقت بالفجر
الثاني في معادلة ذهابهم لسمع الخطبتين والصلاة ورجوعهم من ذلك ،
فرحم الله الامام أبا حنيفة ما كان أطول بآه في معرفة أسرار
الشريعة » اهـ .

★ ويمتد وقت التضحية إلى آخر أيام التشريق الثلاثة أي الى تمام
غروب الشمس في ذلك اليوم حتى لو قطع الحلقوم والمري قبل تمام
الغروب صحّت أضحيته بخلاف ما لو قطعها بعد ذلك فلا تقع أضحية .
وهذا عند الامام الشافعي والأوزاعي لقوله صلى الله عليه وسلم :

« عرفة كلها موقف وأيام التشريق كلها منحر » . رواه البيهقي وصححه ابن حبان ،

وفي رواية لابن حبان « في كل أيام التشريق ذبح » .

وعند أبي حنيفة ومالك وأحمد آخر وقت التضحية هو آخر اليوم الثاني من أيام التشريق . وقال سعيد بن جبير : إنه يجوز لأهل الأمصار التضحية في يوم النحر خاصة .

* والليل والنهار في جواز الذبح سواء ، أما الليلة الأولى فلا تصح فيها التضحية اتفاقاً ، وأما الليلة الرابعة فلا تصح فيها أيضاً عند أبي حنيفة ومالك وأحمد ، وعند الشافعي تصح لكن مع الكراهة ، والخروج من الخلاف أولى .

وعند الامام مالك أن النهار شرط في الضحايا فلا يحزىء ما وقع منها ليلاً ، ويكره ذلك تنزيهاً عند أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنها وأول النهار طلوع الفجر .

* والأضحية إن كانت واجبة لم يفت ذبحها بفوات أيام التشريق بل يذبحها وتكون قضاءً عند الشافعي وأحمد ومالك ، وعند أبي حنيفة أن الذبح يسقط وتدفع الى الفقراء حية . .

ما تصح منه الأضحية

لا تصح الأضحية إلا من إبل وبقر وغنم بسائر أنواعها بالاجماع قال الله تعالى : « لكل أمة جعلنا منسكاً لذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام » .

ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه التضحية بغيرها ولأن التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فتختص بالنعم كالزكاة فلا يجزىء غير النعم من بقر الوحش وغيره من الطبأء وغيرها . وعليه الاجماع إلا ما حكى عن الحسن بن صالح أنها تجوز التضحية ببقرة الوحش عن عشرة ، والطبي عن واحد ، وما روي عن أسماء أنها قالت : ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحيـل ، وما روي عن أبي هريرة أنه ضحى بديك « كما في سبل السلام .

وذكر الباجوري في حاشيته عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه يكفي إراقة الدم ولو من دجاج وإوز . وكان شيخنا رحمه الله يأمر الفقير بتقليده ، ويقس على الأضحية العقيقة ، ويقول لمن ولد له مولود : عّق بالديكة على مذهب ابن عباس « اه .

والحاصل أن قيود الأضحية ثلاثة :

- ١ - كونها من النعم - البقر والغنم والابل -
- ٢ - كونها في يوم العيد وأيام التشريق .
- ٣ - كونها تقرباً الى الله تعالى .

سرها

ينبغي أن تكون في الابل لها خمس سنوات قمرية وطعنت في السادسة ، وفي البقر والمعز سنتان وطعنت في الثالثة . وفي الضأن سنة وطعنت في الثانية . وصحّ الجذع من الضأن لا من المعز ولا من غيره ، وهو ما تمّ له ستة أشهر فأكثر بحيث لو خلط بالثنايا لا يمكن التمييز من بعده . فلو كان صغير الجثة لا يجوز إلا أن يتمّ له سنة ويطعن في الثانية .

« ولو أجدع مقدم أسنانه بعد ستة أشهر أي قبل تمام السنة كان جزئاً ، كما لو تمت السنة قبل أن يجذع ويكون ذلك كالبلوغ بالسن أو الاحتلام ، فإنه يكفي فيه أحدهما » كما في روضة الطالبين للإمام النووي .

سرايط الاضحية

« الضابط أن تكون سليمة من عيب ينقص لحماً أو غيره مما

يؤكل

* فلا تجزىء العجفاء وهي المهزولة .

* ولا المجنونة وهي التي تدور في المرعى ولا ترعى إلا قليلاً فتهزل وتسمى « التولاء » . أما إذا لم يمنعها - أي الجنون - من

السوم والرعي أجزاء .

* ولا الهياء ، وهي التي يصيها الهيام فتحيم في المرعى ولا ترعى .

* ولا مقطوعة الأذن وإن كان يسيراً لذهب جزء ما كول .

وعند أبي حنيفة إن كان المقطوع دون الثلث أجزاء .

وعند أحمد أقل من النصف لأنه يسير لكن مع الكراهة .

* ولا يضر شق أذن ولا خرقها ولا ثقها في الأصح بشرط أن

لا يسهط من الأذن شيء بذلك ، والنهي الوارد عن التضحية بالشرقاء

وهي مشقوقة الأذن محمول على كراهة التنزيه ، أو على ما أبين - قطع -

منه شيء بالشرق^(١) والمخلوقة بلا أذنين وتسمى « الصكاء » فإنها لا

تجزى اتفاقاً عند الشافعي وأبي حنيفة .

وعند أحمد تصح .

فلو كان لها أذن صغيرة خلقة أجزاء

وعند مالك « لا تجزى صغيرة الأذنين جداً وتسمى « الصمعاء »

ولا البكماء وهي « فاقدة الصوت » إلا لعارض عادي كالنافة إذا

مضى على حملها أشهر فإنها تبكم فتصح بها .

* وكذلك يضر مقطوعة بعض لسانها لحدوث ما يؤثر في نقص

اللحم .

(١) وعند مالك لا تجزى مشقوقة الأذن إن كان أكثر من ثلث ،

فإن كان ثلثاً فأقل أجزاء .

* ولا تجزىء مقطوعة حلمتي ثديها أو يابستها ولو واحدة في الشاة والمعز .

وعند مالك إن أرضعت ببعضه فلا تضر .
أما الواحدة في الابل والبقر فلا تمنع ، ولا تجزىء التي ذهب لبنها من علة .

* وتجزىء فاقدة الضرع أو الألية أو الذنب — خلفة — ، والفرق بين هذه الثلاثة والأذن ، أن الأذن عضو لازم لكل حيوان بخلاف هذه الثلاثة ، لذلك أجزأ ذكر المعز مع أنه لا ضرع له ولا ألية ، ومثلها الذنب في الغنم قياساً عليهما .

وعند أبي حنيفة « لا تجزىء التي لا ألية لها خلفة ، أما إذا كان لها ألية صغيرة مثل الذنب خلفة فيجوز » كما في الهدية العلائية .
وعند المالكية : لا تصح به سواء كان خلفة أو بعارض وتسمى البتراء .

* ولا تجزىء مقطوعة الذنب ولو يسيراً عند الشافعي ، واختار جماعة من متأخري أصحابه الاجزاء

وعند أبي حنيفة ومالك : أنه إن ذهب الأقل أجزأ أو الأكثر فلا .
وللامام أحمد فيما زاد على الثلث روايتان ، قال العلامة المقدسي في كتابه « العدة شرح العمدة » أن البتراء وهي مقطوعة الذنب تجزىء لأن ذلك ليس بقصود .

* وتجزىء فاقدة القرن خلقة بالاتفاق وتسمى « الجلهاء » ويقال لها « الجماء » أيضاً ومنه : « إن الله يقتص من الشاة القرناء للشاة الجماء » وذات القرن أولى لحبر الحاكم وصحح إسناده « خير الضحية الكبش الأقرن » ولأنها أحسن منظراً بل يكره غيرها وهو قول الشافعي ومالك وأبي حنيفة .

* ولا تجزىء مكسورة القرن ويقال لها « العضاء » إذا عيب اللحم ، وإذا لم يعب فإنه لا يضره وإن دمي بالكسر ، لأن القرن لا يتعلق به كبير غرض ولهذا لا يضر فقده خلقة .

وعند الإمام أحمد تجزىء إذا كان العضب أقل من النصف لما روي عن علي رضي الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يضحى بأعضب الأذن والقرن قال قتادة : فسألت سعيد بن المسيّب فقال : نعم العضب النصف فأكثر من ذلك ، رواه النسائي كما في شرح العمدة من كتب الحنابلة .

* لا يضر ذهاب بعض الأسنان لأنه لا يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم فلو ذهب الكل ضرر لأنه يؤثر في ذلك ، ويجزىء مكسور سنّ أو سنين ، فكل عضو خلا عن اللحم لا يضر فقده خلقة ، ولذلك تجزىء فاقدة الأسنان خلقة بخلاف فاقدتها بعد وجودها وتسمى « الهتماء » .

وعند المالكية : « لا تصح مكسورة سنين فأكثر ، أما مكسورة

سنّ واحدة فتصح بها كما إذا ذهب أسنانها لكبر أو تغيير فإنها تصحّ »

* ولا تجزئ العرجاء البيّن عرجها ، وهي التي تسبقها صواحبا إلى المرعى وتتخلف هي عنهن ، ولا يضر يسير العرج ، وضابطه : أن لا تتخلف عن الماشية بسبب عرجها .

وعند أبي حنيفة : « العرجاء التي لا تمشي برجلها العرجاء إلى المذبح إنما تمشي بثلاث قوائم ، حتى لو كانت تضع الرابعة على الأرض وتستعين بها جاز » كما في الهدية العلائية .

* ولا تجزئ العوراء البيّن عورها وهي ما على ناظرها بياض يمنع الضوء ، ويعلم من عدم أجزاءها بهذا المعنى عدم أجزاءها بمعنى فاقدة إحدى العينين بالأولى . ويعلم منه عدم أجزاء العمياء بالأولى أيضاً .

وتجزئ العمشاء وهي ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالباً ، والمكوية لأن ذلك لا يؤثر في اللحم ، والعشاء هي التي لا تبصر ليلاً لأنها تبصر وقت الرعي غالباً .

* ولا تجزئ المريضة البيّن مرضها ، وكذلك الجرباء البيّن جربها ، ولا يضر يسيرهما إلا أن يلتزمها معيبة كأن قال : « الله عليّ » أن أضحى بهذه أو جعلت هذه أضحية » وكانت عوراء أو عرجاء أو مريضة أو حاملاً أجزأت ووجب ذبحها وصرفها مصرف الأضحية ،

ولا تجزىء عن الأضحية وتختص بوقت النحر ، وكذا عند الحنابلة كما
في نيل « المأرب » .

روى الترمذي وصححه « أربع لا تجزىء في الأضاحي : العوراء
البيّن عورها ، والمريضة البيّن مرضها ، والعرجاء البيّن عرجها ، والعجفاء
التي لا تنقى » أي لا منخّ لها بسبب هزالها .

* **لا يجوز خصى** لأنه **صلّى** ضحى بكبشين موجوعين ، أي
مرضوض عروق البيضتين من غير إخراج فيكون شبيهاً بالخصاء لأنه
يكسر الشهوة ، خلافاً لتفسير البيجوري « للوجع » بالقطع .

والخصي ما قطع خصيتاه ، والخصيتان : البيضتان . وجبر ما قطع
منه زيادة لحمه طيباً وكثرة ، نعم الفحل أفضل منه ، وأيضاً الحصة المفقودة
منه غير مقصودة بالاكل فلا يضر فقدها ، ومثل الخصيتين : الذكر ، ولا
يضر التطريف وهو قطع شيء يسير من الإلية لجبر ذلك بالسمن .

وعند أبي حنيفة يكره الحصي إذ المستحب أن يكون سليماً .

وعند الحنابلة : « المجهوب الذي قطعت خصيتاه وذكره لا يجزىء »

كما في الروض الندي .

روى أبو داود وأحمد وغيرهما عن جابر رضي الله عنه ، ذبح النبي **صلّى**
يوم النحر كبشين أقرنين أملحين موجوعين فلما وجهها قال : إني وجهت
وجهي للذي فطر السموات والأرض على ملّة إبراهيم حنيفاً وما أنا
من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله ربّ العالمين

لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ، اللهم منك ولك عن محمد وأمته بسم الله والله أكبر» ثم ذبح ..

« واتفق الأصحاب إلا ابن المنذر على جواز خصاء المأكول في صغره لطيب لحمه في زمن معتدل بخلاف غير المأكول فيحرم خصاؤه »
كما في حاشية الباجوري .

* تجوز التضحية بذكر أو أنثى بالاجماع . نعم التضحية بالذكر أفضل على الأصح المنصوص لأن لحمه أطيب إن لم يكثر نزوانه ، وإلا فالأنثى أفضل ولحمها أرطب .

* ويجزىء كل من بعير أو بقرة عن سبعة أي سبعة أشخاص أو سبعة بيوت وهي بمنزلة سبع أضاحٍ فيلزم كل واحد من السبعة الذين اشتروا في التضحية التصديق بجزءٍ من حصته .

وعند الشافعية أنها لا تجزىء إلا إذا كانت تطوعاً وكانوا أهل بيت واحد .

* ولو اشتراك أكثر من سبعة في بدنة لم تجزىء عن واحدٍ منهم ، ولو ضحى واحد ببدنة أو بقرة بدل شاة فالزائد على السبع تطوع يصرفه مصرف التطوع إن شاء .

* ولا يضر إذا أراد بعضهم التضحية ، وبعضهم الأكل ، وبعضهم البيع ، ولو كان أحدهم ذمياً لم يقدر فيما قصده غيره من أضحية ونحوها عند الشافعي .

وعن أبي حنيفة رحمه الله يضر ذلك كله « كما في الهدية العلانية .

* ولهم قسمة اللحم لأنها قسمة إفراز على الأصح ، وللجزار بيع حصته بعد ذلك . روى الامام مسلم عن جابر رضي الله عنه قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالبحر . فأمرنا أن نشترك في الابل والبقر كل سبعة منا في بدنة » . وفي رواية له : فخرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة .

* ولا تجزىء الشاة إلا عن واحد فإن ذبحها عنه وعن أهله ، أو عنه وأشرك غيره في ثوابها جاز ، وعليها حمل خبر مسلم أنه ﷺ ضحى بكبشين وقال : اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ﷺ .

وفي هذا الحديث فوائد

١ - أن التضحية تجزىء من الرجل عن أهل بيته ويشركهم في ثوابها .

ب - أنه يصح نيابة المكلف عن غيره في فعل الطاعات وإن لم يكن من الغير أمر ولا وصية ، فيجوز للأجنبي أن يحج الفرض عن الميت ولو بلا إذن من القريب أو الميت بخلاف الصيام فإن أمر الولي أجنبياً بذلك بأجرة جاز ، ولو استقل الأجنبي لم يجز على الأصح ، هذا مع العلم أن الصلاة لا تصح النيابة فيها وهي أم الطاعات .

ح - يصح أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كانت أو غيرها للمتصدق عنه ودلّ له ما أخرجه الدارقطني من حديث جابر أن رجلاً قال يا رسول الله إنه كان لي أبوان أبرّهما في حال حياتهما فكيف لي بيهما بعد موتهما ؟ فقال ﷺ إن من البرّ أن تصليّ لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك .

وفي الموطأ أن أبا أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال : كنا نضحّي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم تباهى الناس بعد فصارت مباحاة « لكن الثواب فيما ذكر للمضحّي خاصة لأنه الفاعل كما في القائم بفرض الكفاية .

* لا يجوز أن يضحّي عن غيره بغير إذنه إلا إذا ضحّي عن أهل بيته أو الوليّ من ماله عن موليه ، أو الامام من بيت المال عن المسلمين ، وأما بإذنه ولو ميتاً فيجوز وصورته في الميت أن يوصي بها قبل موته .

* أفضلها عند الشافعي بغير ثم بقرة ثم معز . وعند مالك على العكس . وسبع شياه أفضل من بغير ، وشاة أفضل من مشاركة في بغير .

واستكثار القيمة في الأضحية بنوع أفضل من استكثار العدد بخلاف العتق .

* أجمع الفقهاء على استحباب السمين في الأضحية واستحبوا تسمينها .

وأما في الألوان ، فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ، ثم العفراء وهي التي لا يصفو بياضها ثم الحمراء ، ثم السوداء قيل للتعبد وقيل لحسن المنظر .
روى الامام أحمد والحاكم خبر « لدم عفراء أحب إلى الله من دم سوداوين » .

الأضحية الواجبة

لا تجب الأضحية إلا بالندر حقيقة كقوله : « لله عليّ أن أضحي بهذه البقرة مثلاً » أو حكماً كقوله : « جعلت هذه أضحية » فالجعل بمنزلة النذر ، بل متى قال هذه أضحية صارت واجبة وإن جهل ذلك ، ولزمه ذبحها في هذا الوقت أي وقت الأضحية ولا يجوز تأخيرها للعام القابل .

وإن أتلّفها أجنبي ضمنها بالقيمة فيأخذها النادر ويشترى مثلها ، فإن لم يجد مثلها اشترى بقيمتها جنساً ونوعاً وسناً ويدبحها في وقت التضحية .

* لو نوى جعل هذه الشاة أو البدنة أضحية ولم يتلفظ بذلك لم قصر أضحية وهو الصحيح .

* لو كان في ذمة رجل أضحية وعنده شاة أو اشتراها ، وقال جعلتها أضحية عما في ذمتي تعينت ، فإذا تلفت قبل وقت الذبح وجب عليه بدلها ولو بلا تقصير منه لأن الأصل باقٍ في ذمته لا يسقط

إلا بالذبح ومثلها النذر بخلاف ماله كان عنده شاة أو اشتراها فقال جعلتها أضحية فقد تعينت . فلو تلفت قبل يوم النحر بغير تقصير منه فلا شيء عليه .

وإذا تلفت يوم النحر بعد تمكنه من ذبحها لزمه بدلها .

* إذا ضلّت المنذورة فلا يضمنها إن ضلّت بغير تقصير منه فإن وجدها بعد فوات الوقت ذبحها في الحال قضاءً وصرفها مصرف الأضحية ، ولا يجوز له تأخيرها وعليه طلبها إلا إن كان بمؤنة ، وإن قصر حتى ضلّت لزمه طلبها ولو بمؤنة . ومن التقصير تأخير الذبح إلى آخر أيام التشريق بلا عذر ، وإن تلفت قبل الوقت ولم يقصر فلا شيء عليه لعدم تقصيره وهي في يده أمانة فلا يجوز له بيعها فإن تعدّى وباعها استردّها إن كانت باقية وردّ ثمنها .

* « ولا تصح إجارة الأضحية ، ويجوز إعارتها لأنها إرفاق ، فلو أجرها فركبها المستأجر فتلفت لزم المؤجر قيمتها والمستأجر الأجرة ، وفي الأجرة وجهان : أصحها أجرة المثل ، والثاني الأكثر من أجرة المثل . والمسمّى هل يكون مصرفها مصرف الضحايا أم الفقراء فقط ؟ وجهان : أصحها الأول » اهـ من روضة الطالبين للإمام النووي رحمه الله تعالى .

* ما يقع من العوام عند سؤالهم عما يريدون التضحية به من قولهم : « هذه أضحية » تصير به واجبة ، ويجرم عليهم الأكل

منها ، ولا يقبل قولهم : أردنا التطوع بها خلافاً لبعضهم . وقال
الشبرا ملسي : لا يبعد اغتفار ذلك للعوام وهو قريب ولكن ضعفه
بعض العلماء . وهناك قول فيما إذا كانوا يقصدون الإخبار أو الإنشاء
فإن كان الأول فلا يضر ، وإن كان الثاني فإنها تصير به واجبة .

والجواب المختص من ذلك أن يقول المسؤول : نريد أن نذبحها
يوم العيد ، نعم لا تجب بقوله وقت ذبحها : اللهم هذه أضحية
فتقبل مني يا كريم ونحو ذلك .

* لا يشترط في المعينة ابتداءً بالنذر « نية » بخلاف التطوع
بها ، والواجبة بالجعل أو التعيين عما في الذمة فيشترط لها نية عند
الذبح أو عند التعيين لما يضحى به كالنية في الزكاة . ويجوز تقديم
النية عن الذبح ، وإن وكل بالذبح نوى عند إعطاء الوكيل أو ذبحه .
والنية في القلب وتسبب باللسان فيقول « نويت سنة الأضحية »
أو الأضحية المسنونة ، أو أداء سنة الأضحية صارت واجبة بحرم
الأكل منها .

* لو قال : إن اشتريت شاة فله عليّ أن أجعلها أضحية ثم
اشتري شاة لزمه أن يجعلها أضحية وفاءً بما التزمه في ذمته .

وإذا اشتري شاة بنية الأضحية لم تصر أضحية لأنه لم يتلفظ بذلك .

* إذا التزم أضحية معينة وكانت سليمة فحدث بها عيب لم يمنع
إجزاءها وهو قول الشافعي ومالك وأحمد ، لكن لا تجزئه عن

الأضحية الشرعية ويثاب على ما يتصدق به منها .

وعند أبي حنيفة أنه يمنع إن كان غنياً ، وإن كان فقيراً
أجزأه ذلك .

أما إذا تعيب عند الذبح ففيه خلاف ، فعند أبي حنيفة لا يضر
تعيبها عند الذبح كما في الهدية العلائية .

وعند المالكية « إذا تعيب حالة الذبح عيباً يمنع الاجزاء كما إذا
أضجعها للذبح فاضطربت فانكسرت رجلها ، أو أصابت السكين
عينها ففقدتها قبل تمام فري الحلقوم والودجين أو تعيب قبله أي قبل
الشروع في الذبح وذبحها فإنها لا تجزىء » كما في حاشية الدسوقي

على الشرح الكبير للرددير .

وعند الشافعية « إذا أصابها عرج بسبب اضطرابها أي اختلاجها
وهي تحت السكين فإنها لا تجزىء ومثل ذلك ما إذا حصل لها
بسبب وقعها عند الذبح ونحو ذلك » كما في حاشية الباجوري

* لا يعذر في التأخير لو عدت الفقراء أو امتنعوا من أخذ
لحمها لكثرة اللحم في أيام التضحية فيلزمه الذبح في تلك الأيام ثم
يدخره ، لكن إذا أشرف على التلف بالادخار فهل يبيعه ويحفظ
ثمنه أو يقدره ويدخره قديداً والأقرب الأول هكذا نقله عن الشبرايملي .

* « لو ذبح الأضحية المنذورة يوم النحر ولم يفرق لحمها حتى فسد لزمه
قيمة اللحم ويتصدق به ولا يلزمه شراء أخرى لأنها حصلت إراقة الدم » .

كما في الروضة للإمام النووي .

* إذا جعل شاته أضحية ، أو نذر أن يضحي بمعينة ، ثم ذبحها قبل يوم النحر ، لزمه التصدق بإحدها ، ولا يجوز له أكل شيء منه ، ويلزمه ذبح مثلها يوم النحر بدلاً عنها فيما إذا كانت سليمة ، أما إذا كانت معيبة بعَوَرٍ ونحوه وذبحها قبل يوم النحر تصدق بإحدها ولا يأكل منها شيئاً وعليه قيمتها يتصدق بها ولا يشتري أخرى »
كما في الروضة للإمام النووي .

الأكل من الأضحية

له الأكل من أضحية التطوع التي ضحى بها عن نفسه بل يستحب قياساً على هدي التطوع الثابت بقوله تعالى « فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير » . وفي البيهقي « أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبـ سد أضحيته » وإنما لم يجب الأكل منها كما قيل به لظاهر الآية لقوله تعالى « والبدن جعلناها لكم من شعائر الله » فجعلها لنا ، وما جعل للإنسان فهو مخير بين تركه وأكله ، قاله في المذهب .

* والأضحية الواجبة بنذرٍ أو جعل لا يجوز له الأكل منها فإن أكل شيئاً غرمه وكذا من تلزمه نفقته ، ويجوز للوصي إطعام الوارث منها .

* وله إطعام الأغنياء المسلمين من الأضحية المتطوع بها لا تمليكهم

منها شيئاً فلا يجوز بل يرسل إليهم على سبيل الهدية ، ويأكل ثلثاً ، وفي قولٍ نصفاً ، ويسن ألا يزيد في الأكل ونحوه على الثلث على الجديد ، ولا على النصف على القديم . والأصح وجوب التصديق ببعضها ولو جزءاً يسيراً من لحمها بحيث ينطلق عليه الاسم على الفقراء ولو واحداً عند الشافعي وأحمد لقوله تعالى « فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير » أي الشديد الفقر ، وقوله تعالى « فكلوا منها وأطعموا القانع (أي السائل) والمعتزر » أي المتعرض للسؤال . فإن أكل الجميع ضمن الواجب وهو ما ينطلق عليه الاسم فيشتري بثمنه لحماً .

ولو ضحى بسبع شياه فإنه يجب أن يتصدق من كل واحدة لأنها بمنزلة سبع أضيحة .

* ويشترط في اللحم أن يكون نيئاً ليتصرف فيه من يأخذه بما شاء من بيع وغيره فلا يكفي جعله طعاماً ودعاء الفقراء إليه لأن حقهم في تملكه لا في أكله . والأفضل التصديق بكليتها إلا لقماً يتبرك بأكلها .

وعند أبي حنيفة لو حبس الكل لنفسه جاز .

ولا يكره الادخار من لحم الأضحية ، ويندب إذا أراد الادخار أن يكون من ثلث الأكل .

* ولا يجوز إعطاء غير المسلم منها شيئاً ، وعند الإمام أحمد يجوز إن كانت تطوعاً كما في الاقناع من كتب الحنابلة .

ووقع في المجموع : جواز إطعام فقراء أهل الذمة من أضحية التطوع دون الواجبة .

وعند المالكية « وكره إطعام كافر منها إن بعث له منها ، فإن كان في عياله كأجير وقريب وزوجة فلا يكره وهو قول ابن رشد ، وفي قول ابن حبيب وهو الأظهر يكره مطلقاً » كما في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير .

* يتصدق المضحي بجلدها أو ينتفع به ، ولا يجوز بيعه اتفاقاً سواء كانت الأضحية واجبة أو متطوع بها لخبر الحاكم وصححه « من يبيع جلد أضحيته فلا أضحية له » أما الأضحية الواجبة فيجب التصديق بجلدها .
* ولا يجوز إعطاء الجزار أجره من لحمها ، ويجوز إعطاؤه منها على سبيل الصدقة أو الهدية ، أما على سبيل الأجرة فلا . لما روي عن علي رضي الله عنه قال : أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنة وأن أقسم جلودها وجلالها ، وأن لا أعطي الجازر منها شيئاً ، وقال نحن نعطيه من عندنا « متفق عليه .

وعند المالكية « ومنع البيع من الأضحية كجلد أو لحم أو عظم أو شعر ، ولا يعطي الجزار في مقابلة جزارته أو بعضها شيئاً منها ، وهذا إذا كانت مجزئة ، بل وإن لم يحصل إجزاء كمن ذبح يوم النحر قبل الامام ، أو بقيت حالة الذبح عيباً يمنع الإجزاء كما مر » اهـ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

وعند الأحناف « فإن باع اللحم أو الجلد بمستهلك أو بدراهم تصدق بثمانه ومفاده صحة البيع مع الكراهة » **كما في الدر المختار .**

* وله جزّ صوفها ووبرها وشعرها إن ضرّ بقاؤه للضرورة وإلا فلا يجزّه إن كانت واجبة لانتفاع المساكين به عند الذبح .

وعند أبي حنيفة ومالك يصح لكن مع الكراهة .

* يحرم نقل عين الأضحية المندوبة فقط قبل الذبح ، أما الأضحية الواجبة وما يجب التصديق به من المندوبة فيحرم نقلها بعد الذبح كالزكاة من داخل البلد إلى خارجها ..

ولد الأضحية

ولد الواجبة المعينة ابتداءً من غير نذر يذبح حتماً كامّة ، وله أكل كله ، ونصّ على ذلك الغزالي ، لأنه لا يلزم تحريم الأكل من الأضحية الواجبة منع أكل ولدها ، لأن التصديق إنما يجب بما يقع عليه اسم الأضحية . والولد لا يسمّى أضحية لنقص سنّه ، وإنما لزم ذبحه تبعاً ، ولا يلزم أن يعطى التابع حكم المتبوع من كل وجه ، وقيل يكفي التصديق من أحدهما ، وقيل يجب التصديق من أحدهما ، وقيل يجب التصديق ببعضه وصححه الروياني .

أما ولد الأضحية المتطوع بها فيجوز أكله بطريق الأولى .

قال في حاشية الباجوري « وله أكل ولدها بعد ذبحه على المعتمد لأنه من فوائدها كاللبن ، خلافاً لشيخ الاسلام في قوله : بأنه لا يجوز له أكله كما لا يجوز له الأكل من أمه » اهـ وأما ولد المعينة عن نذر في ذمته لا يأكله .

وعند المالكية « وندب ذبح ولد للضحية خرج أي ولو قبل الذبح لها ، ولو منذرة ، ولا يجب بناءً على المعتمد من أنها لا تتعين إلا بالذبح ولا تتعين بالذر ، وإذا عمل بالمندوب وذبح ذلك الولد مع أمه فحكم لحمه وجلده حكمها من جواز الأكل والتصدق والاهداء ، وندب الجمع بين الثلاثة ، ومنع البيع ، وإذا لم يعمل بالمندوب وأبقى ذلك الولد من غير ذبح لعام آخر صح أن يضحي به والولد الخارج منها بعده أي بعد الذبح جزءاً أي كجزء منها فحكمه حكمها إن تم خلقه ونبت شعره فإن خرج حياً بعد ذبحها حياة محقة وجب ذبحه للاستقلال بنفسه » كما في حاشية الدسوقي

على الشرح الكبير .

وعند الحنفية « إذا ولدت الاضحية ولداً قبل الذبح يتصدق به ، فلو خرج من بطنها حياً يذبح ويتصدق به ، فإن أكل منها تصدق بقيمة ما أكل والمستحب أن يتصدق به حياً فإن لم يذبحه حتى مضت أيام النحر يتصدق به حياً . فإن ضاع أو ذبحه وأكله يتصدق بقيمته ، فإن بقي عنده وذبحه للعام القابل أضحية لا يجوز

وعليه أخرى لعامه الذي ضحى ويتصدق به مذبحاً مع قيمة ما نقص
بالذبح « كما في الهدية الطائفة .

* الأضحية الواجبة له الانتفاع بشرب فاضل لبنها مع الكراهة
وله سقي غيره بلا عوض ، وكذا عند المالكية . ولو تصدق به
كان أفضل كما قاله الشافعي والأصحاب ولا يجوز بيعه مطلقاً .

* يستحب التكبير عند التضحية خاصة ولو مرة بالنظر لأصل
السنة ، وأما بالنظر اكملها فثلاث فيقول : الله أكبر ، الله أكبر ،
الله أكبر . ويزيد بعد الثالثة : والله الحمد ويستحب الدعاء بالقبول
فيقول الذابح « اللهم هذه منك وإليك فتقبل (أي هذه الأضحية)
نعمة منك عليّ وتقربت بها إليك فقبلها ..

ما يسن طريد التضحية

١ - : يسن له أن لا يزيل شعره ولا ظفره في عشر ذي
الحجة حتى يضحي بل يكره له ذلك . ولو أخر التضحية إلى آخر
أيام التشريق استمر كذلك حتى يضحي ، لقوله صلى الله عليه وسلم
فيما رواه مسلم عن أم سلمة رضي الله عنها « إذا رأيتم هلال ذي
الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره » .
وسواء في ذلك شعر الرأس والليحية والشارب والابط والعانة
وغيرها بل سائر أجزاء البدن كالشعر ، والمعنى فيه شمول المغفرة

والعتق من النار لجميع ذلك . وهو قول الشافعي ومالك .

وعند أبي حنيفة يباح ولا يكره ولا يستحب لكون الكراهة والتحریم لا يكونان إلا بدلیل خاص .

وعند الإمام أحمد رحمه الله « من أراد التضحية فدخل العشر - عشر ذي الحجة - حرم عليه وعلى من يضحي عنه أخذ شيء من شعره وظفره وبشرته إلى الذبح ولو بواحدة لمن يضحي بأكثر فإن فعل وتاب لا فدية عليه ، ويستحب حلقه بعد الذبح » اهـ .
من الاقناع من كتب الحنابلة .

٢ - : أن يذبح بنفسه إن أحسن الذبح للاتباع لأن النبي ﷺ ساق مائة بدنة فنحر منها بيده ثلاثاً وستين ثم أعطى علياً رضي الله عنه المدية فنحر ما غير أي ما بقي .

٣ - : وأن يكون ذلك بمشهد من أهله ليفرحوا بالذبح ويتمتعوا باللحم ، وأن تكون في يوم النحر وإن تعددت الأضحية مسارعة للخيرات .

أما المرأة فالسنة لها أن توكل عنها ، قال الأذرعى : والظاهر استحباب التوكيل لكل من ضعف عن الذبح من الرجال لمرض وغيره ، ويتأكد استحبابه للأعمى .

فإن لم يذبح بنفسه لعذر أو غيره فليشهدها لما روى الحاكم وقال صحيح الإسناد أنه عليه السلام قال لفاطمة رضي الله عنها :

قومي إلى أضحتك فاشهد بها فإنه بأول قطرة من دمها يغفر الله لك
ما سلف من ذنوبك . قال عمران بن الحصين هذا لك ولأهل بيتك
فأهل ذلك أنتم أم للمسلمين عامة ؟ قال : بل للمسلمين عامة .

والأفضل أن يستنب مسلماً فقيها بباب الأضحية بأن يقول له
« وكتك في ذبحها وأن تنوي بها الأضحية الواجبة أو السنة عني » .

ويجوز استنابة الذمي في الذبح عند الشافعي وأحمد وأبي حنيفة

وعند مالك وصح - لكن مع الكراهة - بلا ضرورة إنابة
غيره بلفظ كاستنبتك وكتك واذبح عني إن أسلم النائب وكان
مصلياً بل لو لم يصل لكن يستحب إعادة ماذبحه فإن كان كافراً لم
تجزه » كما في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير .

* ويسن أن يجتهد المرء في العبادة في عشر ذي الحجة ، وأن
يكون له قدم صدق في فعل الخير وأن يتعرض لتفحات الله سبحانه
لعلها تهيبه ويحظى بها .

ولقد وردت أحاديث كثيرة تحت على العمل الصالح في عشر
ذي الحجة ، فمن ذلك :

١ - عن ابن عباس رضي الله عنها قال : قال رسول الله ﷺ
« ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله عز وجل من هذه
الأيام ، يعني أيام العشر . قالوا يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل

الله ؟ قال : ولا الجهاد في سبيل الله ، إلا رجل خرج بنفسه وماله ثم لم يرجع من ذلك بشيء » . رواه البخاري والترمذي وأبو داود .

٢ - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة ، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر » رواه الترمذي وابن ماجه .

٣ - عن سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنها قال : قال رسول الله ﷺ « ما من أيام أفضل عند الله ، ولا العمل فيهن أحب إلى الله عز وجل من هذه الأيام يعني من العشر ، فأكثرُوا فيهن من التهليل والتكبير ، وذكرائه ، وإن صيام يوم منها يعدل بصيام سنة ، والعمل فيهن يضاعف بسبعائة ضعف » .. ذكره الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب .

هذا ويستحب إحياء ليلتي العيدين لحبر « من أحيا ليلة العيد أحيا الله قلبه يوم تموت القلوب » والمراد إحياءها بالعبادة فيها ، وأقلتها بصلاة العشاء في جماعة والعزم على صلاة الصبح في جماعة ، والمراد بإحياء قلبه أن لا يشغله بحب الدنيا .

العقيدة

تعريفها والاصل فيها

العقيقة مأخوذة من عَقَّ يَعُقُّ بضمَّ العين وكسرهما ، وهي لغة : اسم للشعر على رأس المولود حين ولادته .

وشرعاً : الذبيحة عن المولود يوم سابعه أي يوم سابع ولادته .
ويحسب يوم الولادة من السبع .

وعند مالك : إن ولد قبل الفجر حسب وإلا فلا .

والأولى أن تسمى نسيكة أو ذبيحة . سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال لا أحب العقوق ، وكأنه كره الاسم ، قالوا يا رسول الله ينسك أحدنا عن ولده ؛ فقال : من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة .

الأصل فيها : أخبار ، كخبر « كل غلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويخلق رأسه ويُسمى » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه والنسائي .

ومعنى مرتين بعقيقته : أنه لا ينمو ثوؤه مثله حتى يعق عنه على قول .

وقيل معناه : أنه لا يشفع في والديه يوم القيامة كما ذهب إليه الامام أحمد ، وهو أجود ما قيل فيه كما قاله الخطابي .

ولعلّ المراد أنه لا يشفع في والديه يوم القيامة مع السابقين .

قال العلامة ابن القيم الجوزي رحمه الله في كتابه « زاد المعاد » :

« الرهن في اللغة الحبس . قال الله تعالى « كل نفس بما كسبت رهينة » .

وظاهر الحديث : أنه رهينة في نفسه ممنوع محبوس عن خير يراد به . ولا يلزم من ذلك أن يعاقب على ذلك في الآخرة ، وإن حبس بترك أبويه العقيقة عما يناله من عقّ عنه أبواه ، وقد يفوت الولد خير بسبب تفريط الأبوين وإن لم يكن من كسبه كما أن عند الجماع إذا ستمى أبوه لم يضرّ الشيطان ولده وإذا ترك التسمية لم يحصل للولد هذا الحفظ » اهـ .

حكمها

هي سنة مؤكدة عند الشافعي للأخبار الواردة فيها فتاً كد لمن تلزمه نفقة المولود بتقدير فقره ، وإن لم يكن فقيراً بالفعل بأن كان له مال . ولا يفعلها من ماله لأنها تبرّع وهو ممتنع من مال نفسه . قال الامام الشافعي رضى الله عنه : أفرط في العقيقة رجلان الحسن قال إنها بدعة ، والليث قال إنها واجبة ، ثم لما نشأ داود بعد الشافعي وافق الليث ، والحجة عليهما في حديث أبي داود « من أحب

أن ينسك عن ولده فليفعل » ولأنها إراقة دم بغير جناية ولا نذر فلم تجب كالأضحية ، والمعنى فيه : إظهار البشر بالنعمة ونشر النسب . وعند أبي حنيفة أنها ليست فرضاً ولا سنة ، وقد قيل إن تحصيل مذهبه أنها عنده تطوع » كما في بداية المجتهد .

وعند الامام أحمد في أشهر روايته أنها سنة مؤكدة ، وفي الرواية الأخرى أنها واجبة واختارها بعض أصحابه وهو مذهب الحسن ودาวود .

وفي « الاقناع » من كتب الحنابلة : « فإن لم يكن عنده ما يعقّ اقترض ، قال أحمد : أرجو أن يخلف الله عليه لأنه أحيا سنة ، قال الشيخ : محله لمن له وفاء » اهـ .

* ويسن ذبحها عند طلوع الشمس ، وأن يقول الذابح عند ذبحها : « بسم الله والله أكبر اللهم هذه منك وإليك هذه عقيقة فلان » .

وقد ذكر الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير من كتب المالكية « أن ابن رشد جعل وقت الذبح ثلاثة أقسام :

- ١ - مستحب : وهو من الضحوة للزوال .

- ٢ - مكروه : وهو بعد الزوال للغروب ، وبعد طلوع الفجر لطلوع الشمس .

- ٣ - ممنوع : وهو الذبح بالليل فلا تجزئ إذا ذبحت فيه » اهـ .

وقتها

يدخل وقتها بانفصال جميع الولد لمن أيسر بها حينئذ بأن كانت فاضلة عما يعتبره في الفطرة على الأوجه ، ويمتد الى اليوم السابع فإن عجز عنها حين الولادة وأيسر بها قبل تمام السبع استجبت في حقه ، وكذا لو أيسر بها بعد السابع وقبل مضي أكثر النفاس فإنها تستحب على الظاهر .

* ولو مات المولود قبل السابع فلا تقوت بموته .

* فإن تأخرت للبلوغ سقط حكمها في حقّ العاقّ عن المولود فلا يخاطب بها بعده لانقطاع تعلقه بالمولود حينئذ لاستقلاله . وهذا يقتضي أنها تطلب من العاقّ إلى البلوغ وهو محمول على ما إذا كان موسراً بها قبل ذلك ولكن حصل التأخير .

* وأما المولود بعد بلوغه فمخير في العقّ عن نفسه فيما ان يعقّ عن نفسه او يتركه والأحسن ان يعقّ عن نفسه تداركاً لما فات .

روي عن أنس ان النبي ﷺ عقّ عن نفسه بعد ما بعث بالنبوة ، ولكن فيه مقال .

قال في الاقناع من كتب الحنابلة « ولا يعقّ غير الأب ولا المولود عن نفسه إذا كبر فإن فعل لم يكره » اهـ .

مقارها

* يذبح عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وبه اخذ الشافعي وأبو ثور وأبو داود واحمد ، ويدل لذلك خبر عائشة رضي الله عنها « أمرنا رسول الله ﷺ ان نعق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة » .
وعند مالك شاة واحدة كما في الجارية .

قال العلامة ابن القيم الجوزي رحمه الله في كتابه « زاد المعاد » :

« فإن قيل عقوقه ﷺ عن الحسن والحسين بكبش كبش يدل على ان هديه على الرأس رأساً وقد صحح عبد الحق من حديث ابن عباس وأنس ان النبي ﷺ عقى عن الحسن بكبش بكبش ، وكان مولد الحسن عام « أحد » والحسين في العام القابل . وروى الترمذي من حديث رضي الله عنه قال : عقى رسول الله ﷺ عن الحسن شاة وقال يا فاطمة احلقي رأسه وتصدق بزنة شعره فضة فوزناه وكان درهما او بعض درهم .
فالجواب : ان أحاديث الشاتين عن الذكر والشاة عن الأنثى أولى ان يؤخذ بها لوجوه منها :

١ - كثرتها فإن رواها : عائشة ، وعبد الله بن عمر وأم كرز الكعبية ، وأسماء روى أبو داود عن أم كرز قالت سمعت رسول الله ﷺ عن الغلام شاتان مكافيتان ، وعن الجارية شاة قال

أبو داود سمعت أحمد يقول : مكافيتان : مستويتان أو مقاربتان .

٢ - أنها من فعل النبي ﷺ وأحاديث الشائين من قوله ، وقوله عام وفعله يحتمل الاختصاص .

٣ - أنها متضمنة لزيادة فكان الأخذ بها أولى

٤ - أن الفعل يدل على الجواز والقول على الاستحباب والأخذ بها ممكن فلا وجه لتعطيل أحدهما .

٥ - أن قصة الحسن والحسين يحتمل أن يراد بها جنس المذبوح وأنه من الكباش لا تخصيصه بالواحد كما قالت عائشة : ضحى رسول الله ﷺ عن نسائه بقرة وكنّ تسعاً ومرادها الجنس لا التخصيص بالواحدة .

٦ - أن الله سبحانه فضل الذكر على الأنثى كما قال : « وليس الذكر كالأنثى » ومقتضى هذا التفاضل ترجيحه عليها في الأحكام . وقد جاءت الشريعة بهذا التفضيل في جعل الذكر كالأنثيين في الشهادة والميراث والدية فكذلك ألحقت العقيدة بهذه الأحكام « اهـ من زاد المعاد باختصار .

وتعدد العقيدة بتعدد الأولاد فلا تكفي عنهم عقيدة واحدة . ولو أراد بالشاة الواحدة الأضحية والعقيدة لم يكف كما نصّ على ذلك العلامة ابن حجر ، لكن الذي صرح به العلامة الرملي أنه

يكفي وعليه فتكفي عقيقة واحدة عن الأولاد بطريق الأولى فتتدخل
على المعتمد . وفي ذلك فسحة وخاصة لذوي الدخل المحدود وعند
الغلاء وارتفاع الأسعار .

* ويطعم العاق من العقيقة الفقراء والمساكين فيطبخها كسائر
الولائم إلاّ رجلها فتعطى نية للقبالة لما رواه الحاكم وصححه أنه
صلى الله عليه وسلم أمر فائمة فقال : زني شعر الحسين وتصدّق
بوزنه فضة وأعط القبالة رجل العقيقة ، والحكمة في ذلك التفاؤل بأن
المولود يعيش ويمشي على رجله .

ويهدي للفقراء والمساكين فيحمل ما يديه منها من لحمها ومرقها
إليهم ولا يدعوهم إليه ولا يتخذها دعوة فلا يجعلها كالوليمة ويدعو
الناس إليها وأن يكون الفقراء والمساكين مسلمين .

* ولا يكسر عظامها ندباً بل يقطع كل عضو من مفصله تفاؤلاً
بسلامة أعضاء المولود ، فإن كسره لم يكره بل يكون خلاف الأولى وهو
مذهب الشافعي وأحمد وعند مالك يستحب كسر عظامها تفاؤلاً بالذبول
وكثرة التواضع وخمود نار البشرية .

من أنظرها

يشترط فيها ما يشترط للأضحية من ناحية سنّها ، وسلامتها
من عيب ينقص لحمها والأكل منها والتصدّق ببعضها لكن لا يجب التصدق

ببعض منها نيئاً ، وامتناع بيعها فلا يبيع منها شيئاً حتى جلدها ولو كانت
 متطوعاً وتعينها بالنذر حقيقة كقوله : « لله عليّ عقيقة عن ولدي » ثم
 يعينها بعد ذلك ، وكقوله : « لله عليّ ان أعقّ بهذه الشاة عن ولدي » .
 او حكماً كقوله « جعلت هذه عقيقة عن ولدي » فتعين في ذلك كله ولا
 يجوز الأكل منها ..

أُمُور تَهْمِي بِالْمَوْلُودِ

★ **يسن لطح رأسه بالزعفران** ، ولا يسن لطحه بدم العقيقة لأنه
 من فعل الجاهلية . روي عن بريدة الأسلمي رضي الله عنه قال :
 كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح له شاة واطخ رأسه بدمها ،
 فلما جاء الاسلام كنا نذبح ونخلق رأسه ونلطحه بزعفران .
 لكن في الخبر الصحيح كما في المجموع أنه صلى الله عليه وسلم
 قال : مع الغلام عقيقته فأهريقوا عليه دماً وأميطوا عنه الأذى .
 ولذلك قال الحسن وقتادة : يستحب لطح رأسه بالدم ثم يغسل .

★ **ويسن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى حين يولد ويقيم**
 في اليسرى ، خبر ابن السني « من ولد له مولود فأذّن في أذنه اليمنى
 وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان » أي التابعة من الجن وهي
 المسماة عند الناس بـ « القرنية » . ولأنه صلى الله عليه وسلم أذّن
 في أذن سيدنا الحسن حين ولدته السيدة فاطمة رضي الله عنها . رواه

الترمذي وقال حسن صحيح ، وليكون إعلامه بالتوحيد أول ما يقرع سمعه حين قدومه الى الدنيا كما يكون آخر ما يسمعه بالتلقين حين خروجه منها فإنه ورد « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » . ولما فيه من طرد الشيطان عنه فإنه يدبر عند سماع الأذان كما ورد في الخبر .
وأن يقول في أذنه ، أي اليمنى : « إني أعينها بك وذريتها من الشيطان الرجيم » والظاهر أنه يقول ذلك وإن كان الولد ذكراً على سبيل التلاوة والتبرك بلفظ الآية بتأويل إرادة النسمة .
وفي مسند ابن رزين أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في أذن مولودٍ أي في أذنه اليمنى سورة الاخلاص .

★ ويسن أن يحنك بتمر فيمضغ ويدلك به حنكه داخل فمه لينزل منه شيء الى الجوف فإن لم يوجد تمر فرطب ، وإلا فشيء حلوا . ويندب أن يكون من يمضغه من أهل الخير والصلاح . روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بآبن أبي طلحة حين ولد وتمرات فلاكهن ثم فغر فاه ثم مجّه في فيه فجعل يتلمظ . فقال صلى الله عليه وسلم حبّ الأنصار التمر وسمّاه « عبد الله » رواه مسلم .

★ وأن يهنأ الوالد بأن يقال له : بارك الله لك في الموهوب لك وشكرت الواهب وبلغ أشده ورزقت برّه ، وأن يردّه هو على المهنّئ فيقول : بارك الله لك وبارك عليك أو أجزل الله ثوابك أو نحو ذلك .

★ وينبغي أن لا يكثر فرحه بالذكر وحزنه بالأنثى فإنه لا يدري الخيرة له في أيهما فكم من صاحب ابن يتمنى أن لا يكون له أو يتمنى أن يكون بنتاً بل السلامة منهنّ أكثر والثواب فيهنّ أجزل قال الله سبحانه في وصف أهل الجاهلية :
 « وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظلّ وجهه مسودّاً وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون ؟ أم يدسه في التراب ؟ ألا ساء ما يحكمون » .

★ وأن يسمّى يوم سابعه أي يوم سابع ولادته لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى عنه والعقّ كما رواه الترمذي .

ويجوز تسميته يوم السابع أو يوم الولادة ، وأن يحسّن اسمه . ولكن من المؤسف جداً أن كثيراً من الذين يدعون التقدم والرفق والمدنية أخذوا يسمّون أبناءهم بأسماء بعيدة عن الصبغة الاسلامية . فهم يحاولون قطع صلتهم بالاسلام حتى ولو بصلة الاسم التي لصقها بهم القدر الأعلى ولذلك ظهرت قوايهم بمظهر أسمائهم وأخذوا يخبطون في دجّة فجماة وظلمة ظلماء من جرّاء استيراد تلك الأسماء التي نشأت في بيئات غير بيئاتهم ومجتمعات غير مجتمعاتهم .

يقول العلامة ابن القيم الجوزي في كتابه « زاد المعاد »

« لما كانت الأسماء قوالب المعاني ودالة عليها اقتضت الحكمة

أن يكون بينها وبينها ارتباط وتناسب وأن لا تكون معها بمنزلة
الاجنبي المحض الذي لا تعلق بها فإن حكمة الحكيم تأبى ذلك
والواقع يشهد بخلافه بل للأسماء تأثير في المسميات ، وللمسميات
تأثير في أسمائها في الحسن والقبح والحفة والنقل واللطافة والكثافة
كما قيل :

وقلما أبصرت عينك ذا لقب إلا ومعناه إن فكرت في لقبه
وكان صلى الله عليه وسلم يستحب الاسم الحسن وأمر إذا أبردوا
إليه بريداً أن يكون حسن الاسم حسن الوجه . وكان يأخذ المعاني
من أسمائها في المنام واليقظة ، كما رأى أنه وأصحابه في دار عقبة
بن رافع فأتوا برطب من أرطاب ابن طاب فأوّل صلى الله عليه وسلم
بأن لهم العاقبة في الدنيا ، والرفعة في الآخرة ، وأن الدين الذي
اختاره الله لهم قد أرطب وطاب ، وتأوّل سهولة أمرهم يوم الحديبية
من مجيء سهل بن عمرو إليه وكان يكره الأمكنة المنكرة الأسماء ،
ويكره العبور فيها كما مرّ في بعض غزواته بين جبلين فسأل عن
أسمائها فقالوا : فاضحٌ ، ومخزٍ ، فعدل عنها ولم يجز بينها .

ولما كان بين الأسماء والمسميات من الارتباط والتناسب والقربة
ما بين قوالب الأشياء وحقائقها ، وما بين الأرواح والأجسام عبر
العقل من كل منها الى الآخر كما كان إياس بن معاوية وغيره يرى
الشخص فيقول ينبغي أن يكون اسمه كيت وكيت فلا يكاد يخطئ .

و ضدّ هذا العبور من الاسم الى مسمّاه كما سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلاً عن اسمه فقال : « جمرة » ، فقال واسم أبيك ؟ قال : « شهاب » ، قال فمنزلك ؟ قال : « بجرة النار » قال أين مسكنك ؟ قال : « بذات لظى » قال اذهب فقد احترق مسكنك . فذهب فوجد الأمر كذلك . فعبر عمر من الألفاظ الى أرواحها ومعانيها كما عبر النبي صلى الله عليه وسلم من اسم سهيل الى سهولة أمرهم يوم الحديبية فكان الأمر كذلك .

وقد أمر النبي ﷺ أمته بتحسين أسمائهم وأخبر أنهم يدعون يوم القيامة بها وفي هذا والله أعلم تنبيه على حسن الأفعال المناسبة لتحسين الأسماء لتكون الدعوة على رؤوس الأشهاد بالاسم الحسن والوصف المناسب له .

وتأمل كيف اشتقّ للنبي ﷺ من وصفه اسمان مطابقان لمعناه وهما : « أحمد » و « محمد » . فهو لكثرة ما فيه من الصفات المحمودة « محمد » ولشرفها وفضلها على صفات غيره « أحمد » . فارتبط الاسم بالمسمى ارتباط الروح بالجسد . وكذلك تكنيته صلى الله عليه وسلم لأبي الحكم ابن هشام بأبي جهل كنية مطابقة لوصفه ومعناه وهو أحقّ الخلق بهذه الكنية .

ولما كان الاسم مقتضياً لسماء ومؤثراً فيه كان أحب الأسماء الى الله ما اقتضى أحب الأوصاف إليه كعبد الله ، وعبد الرحمن . قال

رسول الله ﷺ : أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وأصدقها « حارث » و « همام » ، وأقبحها : « حرب » و « مرة » .
ولما كان كل عبد متحرراً بالارادة والهمم مبدءاً الارادة ، ويترتب على إرادته حركته وكسبه كان أصدق الأسماء اسم « همام » واسم « الحارث » إذ لا ينفك مسماهما عن حقيقة معناه ، ولما كان الملك الحق لله وحده ولا ملك على الحقيقة سواه كان أخضع اسم وأوضعه عند الله وأغضبه له « شاهان شاه » أي ملك الملوك وسلطان السلاطين . فإن ذلك ليس لأحد غير الله فتسمية غيره بهذا من أبطل الباطل والله لا يحب الباطل .

ولما كان الأنبياء سادات بني آدم وأخلاقهم أشرف الأخلاق وأعمالهم أشرف الأعمال كانت أسماءهم أشرف الأسماء فندب النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى التسمي بأسمائهم كما في سنن أبي داود والنسائي عنه « تسموا بأسماء الأنبياء » ولو لم يكن في ذلك من المصالح إلا أن الاسم يذكر بسماءه ويقضي التعلق بمعناه لكفى به مصلحة مع ما في ذلك من حفظ أسماء الأنبياء وذكرها وأن لا تنسى وأن يذكر أسماءهم بأوصافهم وأحوالهم .

وأما النهي عن تسمية الغلام بيسار ، ورباح أو أفلاح ونجيح فهذا لمعنى آخر قد أشار إليه في الحديث وهو قوله « فإنك تقول أئمة هو فيقول لا » .

وهذه الأسماء قد توجب تطييراً تكرهه النفوس ويصدها عما هي
 بصدده كما اذا قلت لرجل أعندك يسار أو رباح أو أفلح قال : لا
 تطيروت أنت وهو من ذلك واقتضت حكمة الشارع الرؤوف بأتمته
 الرحيم بهم أن يمنعهم من أسباب قد تجلب لهم المكروه أو وقوعه
 وأن يعدل عنها الى أسماء تحصل المقصود من غير مفسدة . وأما
 الكنية فهي نوع تكريم للمكسّي وتنبؤ به ، وكسّى النبي ﷺ
 صهياً بأبي يحيى ، وكسّى علياً رضي الله عنه بأبي تراب الى كنيته
 بأبي الحسن وكانت أحب كنيته إليه ، وكسّى أخا أنس بن مالك
 وكان صغيراً دون البلوغ بأبي عمير .

وكان هديه صلى الله عليه وسلم تكنية من له ولد ومن لا ولده ، ولم
 يثبت عنه أنه نهى عن كنية إلا الكنية بأبي القاسم فصَحَّ عنه أنه
 قال « تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي » . فاختلف الناس في ذلك
 على أربعة أقوال :

١ - أنه لا يجوز التكني بكنيته مطلقاً سواء أفردتها عن اسمه
 أو قرنها به وسواء بحياء وبعد بماته وعمدتهم هذا الحديث الصحيح .

٢ - جواز الجمع بينها وهو المنقول عن مالك واحتج أصحاب
 هذا القول بما رواه أبو داود والترمذي من حديث محمد بن الحنفية
 عن علي رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله إن ولد لي ولد

من بعدك أسميه باسمك وأكنيه بكنتك ؟ قال : نعم . قال الترمذي
حديث حسن صحيح .

وفي سنن أبي داود عن عائشة قالت : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ
فقال : يا رسول الله إني ولدت غلاماً فسميته محمداً وكنيته أبا القاسم فذكر
لي أنك تكره ذلك ؟ فقال : ما الذي أحلّ اسمي وحرم كنتي ؟
أو ما الذي حرم كنتي وأحلّ اسمي ؟ قال هؤلاء وأحاديث المنع
منسوخة بهذين الحديثين .

٣ - : أن النهي عن الجمع بين اسمه وكنيته فإذا أفردنا أحدهما
عن الآخر فلا بأس .

٤ - : أن التكني بأبي القاسم كان ممنوعاً في حياة النبي ﷺ
وهو جائز بعد وفاته .

* من السنة تغيير الأسماء القبيحة والتي فيها تزكية فقد ثبت
عنه ﷺ أنه غيّر اسم « عاصية » وقال أنت « جميلة » . وكان اسم
جويرة « برّة » فغيّره رسول الله ﷺ باسم جويرية وقالت زينب
بنت أم سلمة نهى رسول الله ﷺ أن يسمى بهذا الاسم فقال :
« لا تزكوا أنفسكم ، والله أعلم بأهل البر منكم » .

وغير اسم « اصرم » بـ « زرعة » ، وغير اسم أبي الحكم « بأبي
شريح » . وغير اسم « حزن » جد سعد وجعله « سهلاً » فأبى وقال :
السهل يوطأ ويمتهن . قال أبو داود : وغير النبي ﷺ اسم « العاصي »

وعزير ، وعبلة ، وشيطان ، وغراب « وسمى : حرباً ، سماً .
وسمى المضطجع : المنبعث ، وأرضاً عفرة : سماها خضرة ، وشعب
الضلالة سماه : شعب الهدى .

* يحرم تلقيب الانسان بما يكره وإن كان فيه كالأعمش ،
لكن يجوز ذكره للتعريف إذا لم يعرف إلا به ، ولا بأس بالألقاب
الحسنة فلا ينهى عنها . قال الزمخشري : إلا ما أحدثه الناس في
زماننا من التوسّع حتى لقبوا السفلة بالألقاب العلية ، ولا يكتنى
كافر ولا فاسق ولا مبتدع لأن الكنية للكرمة وليسوا من أهلها .
ورد في حديث « إذا مدح الفاسق غضب الرب واهتز لذلك العرش »
أما إذا خاف فتنه من ذكرهم باسمهم فلا بأس . ويجب تغيير الاسم
الحرام على الأقرب لأنه من إزالة المنكر .

* تحرم التسمية بعبد الكعبة ، أو عبد الحسن ، أو عبد
عليّ ، وكذا كل ما أضيف إليه العبودية لغير أسمائه تعالى لا يهاهما
الشريك .

وتحرم أيضاً : برفيق الله ، وجار الله لا يهاهما المحذور .

وفي الاقناع من كتب الحنابلة « ويحرم بملك الأملاك ونحوه ،

ولا يكره مجبريل وياسين ، قال ابن حزم : اتفقوا على تحريم كل
اسم معبد لغير الله كعبد العزّى ، وعبد عمرو ، وعبد علي وعبد
الكعبة وما أشبه ذلك ، ومثله عبد النبي ، وعبد الحسين ، وعبد

المسيح ، ولا يكره التكني بأبي القاسم بعد موت النبي ﷺ وتجوز
تكنيته أبا فلان ، أو ابا فلانة . وتكنيتها أم فلان كأم فلانة
وتكنية الصغير ، ومحرم أن يقال لمنافق أو كافر ياسيدي ويستحب
تغيير الاسم القبيح « اهـ .

★ **ورد في الهدية العلائية** « ولا ينبغي للعجم أن يسموا عبد
الرحمن وعبد الرحيم لأنهم لا يعرفون تفسيره ، ويسمونه بالتصغير
فيقولون لمن اسمه عبد الرحمن « رحيم » ولمن اسمه عبد الرحيم « رحمو
ورحمون » ولعبد الكريم : « كريم » ولعبد العزيز « عزيز » بتشديد
ياء التصغير . ومن اسمه عبد القادر « قويدر » وهذا مع قصده كفر
فعلى من سمع منه ذلك أن يعلمه ، وبعضهم يقول « حمو ، وحسو »
لمن اسمه محمد وحسن ، ويجوز التسمية باسم يوجد في كتاب الله
تعالى كالعلي والرشيد والكبير والبديع وغيرها من الأسماء المشتركة
ويراد في حقنا غير ما يراد في حقه تعالى ، والأولى ألا يسمى ولده
باسم لم يذكره الله تعالى في عباده ، ولا ذكره رسول الله ﷺ
ولا يستعمله المسلمون ويسمي الذكر باسم الذكر ، والأنثى باسم
الأنثى ويكره أن يدعو الرجل أباه وأن تدعو المرأة زوجها باسمه
بل لا بد من لفظ يفيد التعظيم كياسيدي ونحوه لمزيد حقها على
الولد والزوجة »

★ **تثقيب آذان الصبية فيه قولان في المذهب :**

أحدهما جائز وهو المعتمد كما في البجيرمي - باب العقيقة - .
وثانيهما لا يجوز وذكره الغزالي في الاحياء ونقله عنه الشيخ
الخطيب الشربيني في « مغني المحتاج بشرح المنهاج » في آخر بحث
العقيقة وهذا نهى :

« فائدة : قال في الاحياء : لا أدري رخصة في تثقيب أذن
الصبية لأجل تعليق حلّي الذهب أي أو نحوه فيها فإن ذلك جرح
مؤلم ومثلة موجب للقصاص فلا يجوز إلا حاجة مهمّة كالفصد
والحجامة ، والتزين بالحلي غير مهم ، فهذا وإن كان معتاداً فهو
حرام ، والمنع منه واجب والاستئجار عليه غير صحيح والأجرة
المأخوذة عليه حرام . فإن قيل : في البخاري « فجعلن يلقين من
أقراطهن وخواتهن في حجر بلال » ؟ أجيب : بأن النبي صلى الله
عليه وسلم أقرّ على التعليق لا على التثقيب . وعند الحنابلة : أن
تثقيب آذان البنات للزينة جائز ويكره للصبيان ، وعند الحنفية :
لا بأس بتثقيب آذان الصبية .

الذخيرة وأعطاه

تعريفها وأركانها

الذكاة لغة : التطيب لما فيها من تطيب أكل اللحم المذبوح بسبب خروج الدم منه بالذبح .

وشرعاً : إبطال الحرارة الغريزية على وجه مخصوص بحيث يكون بقطع الحلقوم والمريء في المقدور عليه ، وبعقر غير المقدور عليه في أي موضع كان العقر .

والأصل في الذبائح قوله تعالى « إلا ما ذكيتم » أي ذبحتم .

أركان الذبح : وأركانه بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو الاندباح أربعة :

- ١ - ذابح .
- ٢ - وذبيح .
- ٣ - وذبح وهو الفعل .
- ٤ - وآلة .

الركن الاول : الذابح

يشترط في الذابح أن يكون :

- ١ - مسلماً أو كتابياً يهودياً أو نصرانياً قال الله تعالى « وطعام

الذين أوتوا الكتاب من قبلكم حل لكم » . وقال ابن عباس رضي الله عنها : « إنما حلت ذبائح اليهود والنصارى من أجل أنهم آمنوا بالتوراة والإنجيل » رواه الحاكم وصححه . لكن بشرط حلّ منا كحمتنا لأهل مائتتهما كما هو المشهور .

٢ - بالغاً أو مميزاً يطبق الذبيح .

٣ - غير محرم ، في الحرم أو في الحلّ فلا تحل ذبيحة المحرم إن كان الذبيح صيداً ، وإذا ذبح الحلال الصيد في الحرم حرم أكله .
* لا تحلّ ذبيحة من لا كتاب له كعابد شمس وقمر ومجوسي ووثني ومرتد ، أو معتق غير نظام الاسلام أو ما يتناقض مع العقيدة الصحيحة .

* يحلّ ذبيح مجنون وسكران ، وغير مميز لكن مع الكراهة لأنهم قد يخطئون المذبح ، أما المميز الذي يطبق الذبيح فإن قصده صحيح بدليل صحة العبادة منه وهذا عند الشافعي رضي الله عنه ، وعند مالك « لا يصح من صغير ومجنون أو سكران » كما في الشرح الكبير .

وعند أبي حنيفة « تحل من الصبي الذي يعرف التسمية وإن لم يعلم أن التسمية شرط حلّ الذبيحة ومثله السكران إذا كان يعقل لفظ التسمية وكذلك المجنون » .

وعند الإمام أحمد « لا يصح من الطفل وهو الذي لا يميز والمجنون

والسكران لأنه لا يصحّ منه القصد « كما في العدة شرح العمدة ،
ونيل المآرب بشرح دليل الطالب .

قال في المجموع : قال أصحابنا : أولى الناس بالزكاة : الرجل
العاقل المسلم ثم المرأة العاقلة المسلمة ، ثم الصبي المسلم المميز ، ثم
الكتاني ، ثم المجنون والسكران « وفي معناهما الصبي غير المميز كما قاله
الشهاب الرملي .

* تكره ذكاة أعمى لأنه قد يخطئ المذبح فتحلّ ذكاته لكن
في المقدور عليه فقط بخلاف غير المقدور عليه من صيد وغيره كبعير
ندّ فلا يحلّ إرسال الأعمى آلة الذبح إليه إذ ليس له في ذلك قصد
صحيح لأنه لا يرى الصيد ونحوه .

وتارك الصلاة قال بعض العلماء بعدم حلّ ذكاته للخلاف القائم
في كفره .

الركن الثاني : الذبيح

وهو كل حيوان بريّ استطابته العرب الذين هم أهل ثروة
وخصب وطباع سليمة ورفاهية فهو حلال إلا ماورد الشرع بتحريمه
فلا يرجع فيه لاستطابتهم له وكل حيوان استخبثه العرب أي
عدّوه خبيثاً فهو حرام إلا ما ورد الشرع بإباحته فلا يكون حراماً .
ووجه اعتبار العرب دون غيرهم أنهم بذلك أولى الناس إذ هم

المخاطبون بالقرآن أولاً عند نزوله ، ولأن الدين عربي نزل بلسان العرب ويرجع في كل زمان إلى العرب الموجودين فيه فيما لم يسبق فيه كلام لمن قبلهم ممن كان في عهده صلى الله عليه وسلم فمن بعدهم ، فإن سبق فيه ذلك فقد عرف حاله واستقر أمره . فأن اختلفوا في استطابته اتبع الأكثر ، فإن استوا فقريش لأنهم قطب العرب أي أصلهم ومرجعهم فإن اختلفت قريش ولا ترجيح أوشكوا في استطابته أولم نجدهم ولا غيرهم من العرب اعتبر بأقرب الحيوان به شهاً ثم طعماً ثم صورة بهذا الترتيب .

وإن جهل اسم حيوان رجع إلى العرب في تسميتهم له فإن سَمَّوه باسم حيوان حلال فهو حلال وإن سَمَّوه باسم حيوان حرام فهو حرام لأنهم أهل اللسان ، فإن لم يكن له اسم عندهم اعتبر بأقرب الحيوان به شهاً كما مرّ .

وبما ورد الشرع بحالته : الابل ، والبقر ، والغنم ، والغزال ، والحيل ، وبقر الوحش وحماره ، والضبّ ، والضبع ، والثعلب ، والأرنب ، واليزبوع وهو حيوان قصير اليدن جداً طويل الرجلين لونه كلون الغزال ، والقنفذ ، والوبر وهو دويبة أصغر من الهر وعينه كحلاء لا ذنب له ، والوعل أي تيس الجبل ، والدلدل وهو عظيم القنفاذ ويرمي بشوكه كالسهم ، والسّمّور ، والسنجاب وهما نوعان من ثعالب الترك ، وعناق الأرض وهو من دواب الارض

كالقهد أسود الأذنين طويل الظهر ، وابن عرس وهو دويبة رقيقة
تعادي الفأر فتدخل في جحره وتخرجه .

ويحلّ من الطيور : كل ذات طوق كالحمام المعروف ، واليام ،
والقمري ، والقطا ، والجمل ويقال له دجاجة البر ، والحمرة ،
والعندليب وهما نوعان من العصفور ، والصعرة وهو نوع من العصفور
أحمر الرأس ، والزرزور ، والسماي ، والشقراق طائر على قدر الحمام
أخضر ملوّن ، والحبارى وهو طائر ثقيل الطيران ، والدراج وهو
طائر باطن جناحيه أسود وظاهرهما أغبر على خلفة القطا إلا أنه
الطف ، والنعام ، والإوز ، والبطة ، والدجاج وغراب الزرع .
ويحلّ طير الماء بأنواعه إلا اللقلق .

وتحلّ الأسماك ولو على غير الصورة المعروفة ، ولا يحتاج إلى
ذبحها سواء كان يؤكل مثله في البر كالقبر والغنم أو لا يؤكل كالكلب
والخنزير لأن الكلّ سمك على صور مختلفة .. أما الضفادع والسرطان
وغيرها من الحيوانات البرمائية فإنها لا تؤكل فليتنبه إلى هذا فإنه
منتشر وكثير الوقوع .

الركن الثالث : الذبج

الذبج له شروط أربعة :

- ١ - : قطع الحلقوم : وهو مجرى النفس شيقاً وزفيراً .
- ٢ - : قطع المريء : وهو مجرى الطعام والشراب من الحلق إلى المعدة .

٣ - : التذفيف : وهو القطع في دفعة واحدة لا في دفعتين فإنه يحرم المذبوح حينئذ أي إذا لم توجد الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية . أما إذا وجدت الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية فيحل المذبوح حينئذ ، ومثل الدفعة الثانية غيرها كالثالثة ، فاشترط وجود الحياة المستقرة في ابتداء الوضع آخر مرة ومحلّ ذلك عند طول الفصل ، وإلا فلو رفع السكين وأعادها فوراً أو ألقاها لكونها كالّة وأخذ غيرها فوراً أو سقطت منه وأخذ غيرها حالاً أو قلبها وقطع بها ما بقي حلّ المذبوح وإن لم توجد الحياة المستقرة .

وإذا تقدم سبب يحال عليه هلاك الحيوان كأكل نبات مضرّ انتفخ به ، أو جرح السبع للشاة ، وانهدام بناء على البهيمة ، وجرح الهرة للحمامة حتى صار في آخر رمق فيشترط وجود الحياة المستقرة وعلامتها انفجار الدم أو الحركة العنيفة فيكفي أحدهما على المعتمد وإلا فلا يحلّ لوجود سبب يمكن أن يسند إليه الهلاك .

وأما إذا لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فلا تشترط الحياة المستقرة بل تكفي المستمرة ، وعلامتها وجود النفس فقط .

فإذا انتهى الحيوان إلى حركة مذبوح برض أو جوع ثم ذبح حلّ وإن لم ينفجر الدم ولم يتحرك الحركة العنيفة خلافاً لمن يغلط فيه . وقال بعض العلماء : يشترط في الذابح أن لا يرفع السكين لسنّها مثلاً ومتى رفعها ثم عاد حرمت الذبيحة .

وعند الحنابلة « لو قطع الذابح الحلقوم ثم رفع يده قبل قطع المريء لم يضر إن عاد فتمم الذكاة على الفور ، قال في الاقتناع والمنتهي : ولا يضر رفع يده إن تمّ الذكاة على الفور » اهـ .
كما في كتاب « نيل المآرب » .

وعند المالكية « فإن رفع يده قبل التمام » تمام الذبح « ثم عاد لم تؤكل إن طال وسواء رفع يده اختياراً أو اضطراراً ، فإن عاد عن قرب أكلت رفع يده اختياراً أو اضطراراً ، والقرب والبعد بالعرف . فالقرب مثل أن يسكن السكين أو يطرحها أو يأخذ غيرها من حزامه أو من قرابه وهذا كله إن أنفذ بعض المقاتل كأن قطع بعض الودجين أما إن لم يكن أنفذ ذلك بأن كانت لو تركت لعاشت فإنها تؤكل مطلقاً رجع عن قرب أو بعد » اهـ كما في الشرح الكبير .

وفي حاشية الدسوقي على الشرح المذكور « .. وقول سخنون : لا تؤكل إذا رفع يده قبل التمام عاد عن قرب أو بعد ... وقيل يكره أكلها مطلقاً » اهـ .

* ومتى بقي شيء من الحلقوم والمريء لم يحل المذبوح لأنه يشترط قطع كل الحلقوم وكل المريء ، فقطع كل الحلقوم والمريء شرط حل المذبوح سواء كان من تحت الجوزة المعروفة أو من فوقها لكن بشرط أن يبقى منها تدويرية متصلة بأصل العنق فلو لم تبق التدويرية

المذكورة لم يحل المذبوح لأن ذلك لا يسمى ذبْحاً بل « مزعاً »
« وقال مالك وابن القاسم : إن لم يقطع الجوزة في نصفها وخرجت
إلى جهة البدن لا تؤكل . وقال أشهب وابن عبد الحكم وابن وهب :
تؤكل . وقال مطرف وابن الماجشون : إذا تمادى بالذبح حتى قطع
النخاع لا تؤكل إن قطعها متعمداً دون جهل ، وتؤكل إن قطعها
ساهياً أو جاهلاً » كما في بداية المجتهد لابن رشد .

* ولا بد أن يكون قطع الحلقوم والمريء أولاً ، فلو أخرج
شخص أمعاء المذبوح مع قطع الحلقوم والمريء لم يحل ، وكذا لو
وضع سكينه أمامه وسكينه خلفه وتلقيا معاً في قطع عنقه فإنه
لا يحل أيضاً لأن القطع أولاً لم يتمخض بقطع الحلقوم والمريء وبذلك
علم أنه لو قطع الحلقوم والمريء بسكين مسموم بسم قاطع لم يحل
المذبوح .

* ويستحب قطع الودجين وهما ثنية « ودج » وهو المسمى
بالوريد من الآدمي قال الله سبحانه « ونحن أقرب إليه من حبل
الوريد » وهذا مذهب الشافعي وأحمد .

وعند المالكية يجب قطع هذه الأربعة : وهي الحلقوم والمريء
والودجان ، والمشهور عن مالك قطع الودجين والحلقوم وأنه لا يجزئ
أقل من ذلك ، وقيل عنه بل الأربعة ، وقيل بل الودجين فقط .
وعند أبي حنيفة : أنه يجب قطع ثلاثة من أربعة : الحلقوم

والمريء والودجين لأن للأكثر حكم الكل ومتى تحقق القطع على هذا الوجه صار الذبح شرعياً وحلّ أكله سواء كان الذبح من فوق العقدة التي في أعلى العنق أو تحتها .

وقال محمد بن الحسن : الواجب قطع أكثر كل واحد من الأربعة .

* ولو ذبح حيوان من قفاه وفيه حياة مستقرة عند قطع الحلقوم حلّ وإلا فلا ، وتعرف الحياة المستقرة بالحركة الشديدة مع خروج الدم وهو قول الشافعي وأبي حنيفة ، وعند مالك وأحمد لا تحلّ بحال .

* ولا يسنّ قطع ما وراء الودجين لكن لو قطع الرأس كله كفى وإن حرم للتعذيب على المعتمد عند الرملي ، وعند الشبراملسي : الكراهة ، وعند سعيد بن المسيّب رحمه الله يحرم ذلك أيضاً لأنه ليس على كيفية الذبح المشروع .

* ولا يشترط قطع الجلد التي على الحلقوم والمريء فلو أدخل سكيناً بأذن الحيوان وقطع الحلقوم والمريء وبه حياة مستقرة حلّ المذبوح وإن حرم هذا الفعل لما فيه من التعذيب .

٤ - : النية ، وهي قصد العين أو الجنس أي قصد فعل الذبح فلو ظنّ حيواناً حجراً أو حيواناً لا يؤكل فبان أنه حيوان مأكول أو رمى سرباً بكسر السين أي فطيس مع ظباء فأصاب واحدة منه فأصاب غيرها فيحل المذبوح في جميع ذلك لصحة قصده ولا عبرة بظنه المذكور . وكذا لو قصد أي واحدة منه ، بخلاف ما لو وقعت

منه السكين فذبحت حيواناً أو احتكّ بها فاندبح أو أجال بسيفه فأصاب مذبج حيوان أو استرسلت الجارحة بنفسها فقتلت صيداً وإن أغراها صاحبها بعد استرسالها وزاد عدوها ، أو أرسل سهماً لا لصيد بل إلى غرض - هدف - أو اختباراً لقوته فقتل صيداً أو أرسل سهمه في ظلمة راجياً صيداً فأصابه وقتله فلا يحلّ المذبوح في جميع ذلك لعدم القصد المعتبر .

وكذا لو حرك السكين ذابجاً وحكّت الشاة حلقها بها حرمت لأن الموت كان بالحركتين فينبغي أن تضبط لئلا تتحرك ، فليتنبه إلى هذا فإنه هام .

وكذا عند الحنابلة « لو احتك حيوان ما كول بمعدّد بيد إنسان لم يقصد ذبحه فانقطع بانحكاكه حلقومه ومريئه لم يحل لعدم قصد التذكية » اهـ . « نيل المأرب » .

الحياة المستقرة ، والحياة المستمرة ،

وحركة المذبوح

الحياة المستقرة : يكون معها إبصار ونطق باختيار ، وحركة اختيارية .

والحياة المستمرة : هي التي تستمر إلى خروج الروح من الجسد .
وحركة المذبوح : هي التي لا يبقى معها إبصار باختيار ، ولا

نطق باختيار ، ولا حركة اختيارية بل يكون معها إِبصار ونطق وحركة اضطرارية وفرق بعضهم بينها بأن الحياة المستقرة هي التي لو ترك الحيوان لجاز أن يبقى يوماً أو يومين ، والحياة المستمرة التي تستمر إلى انقضاء الأجل ، وحركة المذبوح هي التي لو ترك لمات في الحال ، والأول هو المشهور .

الحيوان الذي هل ذبح

الحيوان الذي حلّ ذبحه نوعان :

أ : مقدور عليه ، وشرط ذبحه ما علمت من قطع المريء والحلقوم مع استحباب قطع الودجين .

ب - : غير مقدور عليه ، كشاة إنسية توحشت ، أو بعير ذهب شاردأ ، وكغزال ، ونعام ، فذكاته عقره عقرأ مزهقاً للروح حيث قدر عليه في أي موضع كان العقر ، ولا تكفي الخدشة اللطيفة ، وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد ، وعند مالك لا يحلّ العقر وأن ذكاته في الحلق أو اللبّة .

* لو تردى بعير في بئر ولم يقدر على ذكاته فيحل بعقره ولو في غير مذبحه إن لم يمكن إصابته في المذبح لكن بالسهم كالرمح لا يارسال الجارحة كالكلب . والفرق أن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة فمع العجز أولى بخلاف الجارحة فلا يستباح بها إلا مع العجز .

* لو تردى بعير فوق بعير فغرز ربحاً في الأعلى حتى وصل إلى الأسفل حلّ كل منها وإن لم يعلم بالأسفل ما لم يكن موته بثقل الأعلى وإلا لم يحلّ ، وكذا لو شكّ هل مات بالرمح أو بثقل الأعلى فلا يحلّ ، ومحلّه في صورة الشكّ كما في شرح الروض « إذا شككنا هل صادفته الطعنة حياً أو ميتاً ، أما إذا علمنا أن الطعنة أصابته حياً وشككنا هل مات بها أو بثقل الأعلى فإنه يحلّ » .

* لو صال على إنسان حيوان ما كول فضربه بسيف فقطع رأسه أكله لأن قصد الذبح لا يشترط وإنما يشترط قصد الفعل وقد وجد ، وكذا لو أصاب غير عنقه كيدته مثلاً فجرحه ومات ولم يتمكن من ذبحه لأنه غير مقدور عليه فإذا تمكن من ذبحه ذبحه .

* يستحب الذبح فيما قصر عنقه كبقر وغنم وخيل . . أن يكون في الحلق للاتباع وما طال عنقه كإبل ونحوه أن يكون في اللبة - بلام مفتوحة مشددة - وهي أسفل العنق لأنه أسهل لطلوع الروح ، ويجوز عكسه بلا كراهة لأنه لم يرد فيه نهي ، نعم هو خلاف الأولى وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأحمد والثوري ، وعند مالك لو ذبح بعيراً ، أو نحر شاة من غير ضرورة لم يؤكل وحمله بعض أصحابه على الكراهة .

زكاة الجنين

زكاة الجنين ولو تعدد تحصل بذكاة أمه فلا يحتاج لتذكيته لأن تذكية أمه كفت وهو قول الشافعي وأحمد ومالك وقد اشترط مالك وأبو يوسف ومحمد في ذلك تمام خلقته ونبات شعره ، أما الشافعي فإنه لم يشترط ذلك .

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سألنا رسول الله ﷺ عن البقرة أو الناقة أو الشاة ينجرها فنجد في بطنها جنيناً أنا كله أو نلقيه ؟ فقال : كلوا إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه .

وعند أبي حنيفة وابن حزم لا يحلّ ، وحمل أبو حنيفة الحديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » على التشبيه يعني أن ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه ..

* وسواء كانت ذكاة أمه بذبحها أو بإرسال سهم أو جراحة إليها لحديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » أي ذكاة أمه التي أحلتها أحلتته تبعاً لها ولأنه جزء من أجزائها ، وذكاتها أحلت جميع أجزائها حتى لو كان للمذكاة عضو أشلّ حلّ كسائر أجزائها ولأنه لو لم يحلّ بذكاة أمه لحرم ذبحها مع ظهور الحمل كما لا تقتل الحامل قوداً ، هذا إن وجد ميتاً بسبب ذبح أمه بأن سكن عقب ذبحها بلا مهلة ولم يوجد

سبب يحال عليه موته ، فلو اضطرب في بطن أمه بعد ذبحها زماناً طويلاً ثم سكن لم يحل .

* لو ضربت امه على بطنها فسكن ثم ذبحت فوجد ميتاً لم يحل لإحالة موته على ضرب امه ، ولو شك هل مات بذكاة امه او لا فالظاهر عدم حملّه وهناك قول بالحل عملاً بالأصل .

* ولو مات في بطنها قبل ذبحها كانت ميتة لاحالة لان ذكاة امه لم تؤثر فيه ، اما إذا وجد وفيه حياة مستقرة بعد خروجه من بطن امه فيذكي حينئذ التذكية المشروعة كما علمت .

قال في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير من كتب المالكية :

والحاصل ان الجنين إذا خرج حياً بعد ذكاة امه فيما ان تكون حياته مرجواً بقاءها او مشكوكاً في بقاءها ، او ميؤوساً من بقاءها ، ففي الاولين تجب ذكاته ولا يؤكل إذا مات بدونها ، وفي الثالث تندب ذكاته كما قاله ابن رشد في البيان « اهـ

★ ★ ★

* ما قطع من حيوان حيّ فهو ميت إلا الشعر ومثله الصوف والوبر والريش من حيوان مأكول ، وخرج بالأكول غيره كالخمار والهرة ونحو ذلك ، فشعره نجس لكن يعفى عن قليله وعن كثيره في حق من ابتلي به كالقصاصين .

* لو اخبر فاسق او كتابي تحل ذبيحته بأذنه ذبح هذه الشاة مثلاً حلّ اكليها ولو جهل الذابح هل هو ممن تحل ذبيحته كمسلم او ممن لا تحل ذبيحته كمجوسي لم يحلّ اكل الحيوان المذبوح للشكّ في وجود الذبح المسيح والاصل عدمه ، نعم إن كان المسلمون اكثر كما في بلاد الاسلام فينبغي ان يحلّ والله اعلم .

* الحيوان البحري يحلّ على الصحيح بلا ذبح والمراد بالبحري ما لا يعيش إلا في البحر وإن لم يكن على صورة السمك المشهور كفرس الماء وكلبه وخنزيره ، وقد توقف مالك عن خنزير وقال : أنتم تسمونه خنزيراً ، وقال الليث بن سعد : إنسان الماء وخنزيره فلا يؤكلان على كل شيء من الحالات .

* يكره ذبح حيوان البحر إلا سمكة كبيرة يطول بقاؤها فيسن ذبحها ويسنّ أن يكون من ذيلها ، ويحلّ أكله وبلعه حياً وميتاً ولو بقتل مجوسي ، ومثله الجراد لقوله تعالى « أحلّ لكم صيد البحر وطعامه » ولقوله ﷺ : « أحلّ لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد ، والكبد والطحال » وعند مالك : الجراد لا يؤكل من غير ذكاة ، وذكاته عنده هو أن يقتل إما بقطع رأسه أو بغير ذلك .

* الحيوان غير المأكول لا يحلّ ذبحه ولو لإراحته من الحياة عند تضرره من طول الحياة .

الركن الرابع : آت الذبح

تجوز الذكاة بكل محدّد يجرح بجده كحديد ونحاس ورصاص ،
وخشب ، وحجر ، وقصب ، وفضة ، وذهب وغيرها لأنه أسرع في
إزهاق الروح ، وخرج به المثل كبنديق الرصاص والطين وسهم
بلا نصل ولو مع محدّد فيحرم المقتول به لأنه المقتول بالمثل موقوذة
فإنها ما قتل بمثل كخشبة وحجر ونحوها بما لا حدّ له ، وإنما حرم
المقتول به مع المحدّد كسهم وبنديقة تغليباً للحرم ، ومثل ذلك
ما لو أصابه السهم ثم وقع على طرف جبل ثم سقط منه وفيه حياة
مستقرة ثم مات فلا يحلّ لأنه إنما مات بالسقوط منه ، ومثل ذلك
أيضاً ما لو مات بأحبولة كشبكة منصوبة له أو فخّ فإنه المنخقة
المذكورة في قوله تعالى : « والمنخقة » .

* يحرم الذبح بحديد أو سكين كالـ لا يقطع فإن القطع يحصل
بقوة الذابح وشدة الاعتماد بالآلة

* ويجوز الرمي ببندق الطين مطلقاً ولا يجوز الرمي ببندق
الرصاص إلا بشرطين :

أ - : حنق الرامي - وهو إصابة الهدف -

ب - : تحمّل الرمي بأن لا يموت منه غالباً كالإوز بخلاف ما يموت
منه غالباً كالعصافير .

والحاصل أن الرمي بالبندق لا يحلّ إلا أن تدرك فيه الحياة المستقرة ويذكّى ، وأن الرمي جائز على التفصيل المذكور ، فالكلام في مقامين خلافاً لمن أجمل الكلام وقال : إن الرمي بالبندق حرام .

* ولا تجوز التذكية بسنّ أو ظفر أو عظم سواء كان متصلاً أو منفصلاً من آدميّ أو غيره لعموم قوله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنّ والظفر ، وسأحدثكم عن ذلك أما السنّ فعظم ، وأما الظفر فمدي الحبشة » فقوله صلى الله عليه وسلم :
« فكلوا » أي فكلوا منه .

« ليس السن والظفر » ليس المنهر السنّ والظفر .

« سأحدثكم عن ذلك » أي عن علة ذلك .

« أما السن فعظم » أي وقد نهيتكم عن الذبح بالعظام ، قيل تعبدى ، وبه قال ابن الصلاح ومال إليه ابن عبد السلام ، وقال النووي في شرح « مسلم » بأنه معقول المعنى لأنه نهى عن الذبح بها لئلا تتنجس بالدم وقد نهينا حتى عن تنجيسها في الاستنجاء لأنها طعام إخواننا من الجن .

« أما الظفر فمدي الحبشة » أي وهم قوم كفار وقد نهيتكم عن

التشبه بهم .

وهذا الحكم عند الشافعي ومالك وأحمد .

وعند أبي حنيفة تصحّ إذا كانا منفصلين يعني عند الذبح .

« عن كعب بن مالك عن أبيه أنه كانت لهم غنم ترعى » بسلعٍ « فأبصرت جارية لنا بشاة من غنمها موتاً فكسرت حجراً فذبحتها به فقال لهم : لا تأكلوا حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أرسل إليه من يسأله وأنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أو أرسل إليه فأمره بأكلها » رواه أحمد والبخاري ، وقال عبد الله : يعجبني أنها أمة وأما ذبحت . قال في شرح المقنع : وفي هذا الحديث سبع فوائد :

- ١ — إباحة ذبيحة المرأة .
- ٢ — = = الأمة .
- ٣ — = = الحائض لأن النبي ﷺ لم يستفصل
- ٤ — = = الذبح بالحجر
- ٥ — = = ذبح ما خيف عليه الموت
- ٦ — حلّ ما يذبحه غير مالكة بغير إذنه
- ٧ — إباحة ذبحه لغير مالكة بغير إذنه عند الخوف عليه « اهـ من نيل المآرب .

حكم الصيد بالبندقية

لقد نشرت مجلة المسلم مجلة العشيرة المحمدية التي تصدر في القاهرة في عدد ربيع الأول لعام (١٣٧٥) هـ هذا السؤال والجواب :

ما الحكم في الصيد بالبندقية في جميع المذاهب إذا لم يدرك حيًّا ؟

الإجابة : الأصل عند الحنفية أن الصيد إذا قتل بآلة حادة يقطع بها عادة كالسهم ونصل الرمح والمذبة وما إلى ذلك يحلّ أكله ، وما قتل بآلة مثقلة لا يقطع بها عادة كالحجر والحشبة الغليظة لا يحلّ أكله ، وبني بعضهم على هذا الأصل أن الصيد بالبندقية لا يحلّ المصيد به ، لأن الرصاصة التي تخرج من البندقية ليست محددة ولا بما يقطع بها عادة ، وأن القتل بها ناتج من ضغطها على المصيد بواسطة قوة الدفع فهي من هذه الناحية كالحجر والعصا الغليظة في أن موت المصيد كان بسبب ثقل ما ألقي عليه ، إما ثقلاً ذاتياً كما في الحجر ، وإما ثقلاً آتياً من قوة الدفع كما في رصاصة البندقية ، وإذن يكون المصاد بها من قبيل الموقوذة التي حرّمها القرآن بنص صريح ، وقالوا : إذا حددت الرصاصة بحيث تصبح كنصل الرمح وصيد بها حلّ الصيد ، لكن بعض محققي الحنفية رأوا أن الرصاصة وإن كانت لا يقطع بها عادة إذا مرت على الجسد إمراراً عادياً فهي بقوة

الدفع التي في البندقية تقطع وتقرى الجسم وتنهر الدم ، فقتل المصيد في الواقع ليس مضافاً إلى الضغط الناشئ من قوة الدفع كما في الحبر ، وإنما هو ناشئ من الجرح الذي أحدثه تمزيق الرصاصة للجسد ، وعند هؤلاء محلّ هذا المصيد .

وعند الشافعية والحنابلة فلا يرون حلّ الصيد في هذه الحادثة المسؤول عنها « اه انتهت الفتوى .

قلت : في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير من كتب المالكية المعتمدة ما يلي :

« وأما الرصاص فيؤكل به لأنه أقوى من السلاح أي في إنهار الدم والإجهاز بسرعة الذي شرعت الذكاة من أجله كذا اعتمده بعضهم . . . ثم قال : الحاصل أنّ الصيد ببندق الرصاص لم يوجد فيه نصّ للمتقدمين لحدوث الرمي به بمحدث البارود في وسط المائة الثامنة واختلف فيه المتأخرون فمنهم من قال بالمنع قياساً على بندق الطين . ومنهم من قال بالجواز كأبي عبد الله القوري وابن غيازي والشيخ المنجور وسيدي عبد الرحمن الفاسي ، والشيخ عبد القادر الفاسي ، لما فيه من الأنهار والاجهاز بسرعة الذي شرعت الذكاة لأجله . وقياسه على بندق الطين فاسد لوجود الفارق وهو وجود الخرق والنفوذ في الرصاص تحقيقاً وعدم ذلك ببندق الطين وإنما شأنه الرضّ والكسر ، وما كان هذا شأنه لا يستعمل لانه من

الوقد المحرم بنص القرآن ، ثم إن محلّ الاحتراز عن العصا وبنديق الطين إذا لم يؤخذ الصيد حياً غير منفوذ مقتل ويذكى ثانياً عند ذكاته وإلا أكل ، فإذا نفذ مقتل من مقاتله لم يؤكل عندنا ولو أدرك حياً وذكي ، وعند الحنفية ما أدرك حياً ولو منفوذاً جميع مقاتله وذكي يؤكل ، ولا خلاف بيننا وبينهم في أن ما مات به لا يؤكل ، وفي أن ما لم ينفذ بسببه مقتل من مقاتله وأدرك حياً وذكي يؤكل فالأقسام ثلاثة هـ من الحاشية المذكورة .

ومفهوم هذه العبارات :

١ - أن الصيد بالرصاص إذا أدرك ميتاً منفوذاً بعض مقاتله يؤكل .

٢ - إذا أدرك حياً غير منفوذ بعض مقاتله وذكي يؤكل .

٣ - وإذا أدرك حياً منفوذاً بعض مقاتله لا يؤكل وإن ذكي ، وعد الحنفية ما أدرك حياً ولو منفوذاً جميع المقاتل وذكي يؤكل . والاحتياط تجنب ما صيد بالبندقية من باب « دع ما يريبك » ومن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه .

وفي كتاب « سبيل السلام شرح بلوغ المرام » للعلامة

الصنعاني : « عن عدي قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد المعراض فقال : إذا أصبت بجده فكل وإذا أصبت بعرضه فقتل فإنه وقيد فلا تأكل » رواه البخاري .

المعارض : بكسر الميم وسكون العين : قد اختلف في تفسيره على أقوال ، لعلّ أفرها ما قاله ابن التين إنه عصا في طرفه حديد يرمي به الصائد فما أصاب مجده وذكيّ يؤكل وما أصاب بعرضه فهو وقيد : أي موقود ، والموقودة ، : ما قتل بعصا أو حجر ، أو ما لاحدّ فيه ، والموقودة : المضروبة بخشبة حتى تموت من وقذته ضربته .

وفي الحديث :

- ١ - إشارة إلى آلة من آلات الاصطياد وهي المحدد .
- ٢ - فيه دليل أنه لا يحلّ صيد المقتل وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري ، وذهب الأوزاعي ومكحول وغيرهما من علماء الشام إلى أنه يحلّ صيد المعارض مطلقاً ، وسبب الخلاف معارضة الأصول في هذا الباب بعضها لبعض ومعارضة الأثر لها ، وذلك أن من الأصول في هذا الباب أن الوقيد محرم بالكتاب والاجماع ، ومن أصوله أن العقور ذكاة الصيد فمن رأى ما قتله المعارض وقيد منعه على الإطلاق ، ومن رآه عقراً مختصاً بالصيد وأن الوقيد غير معتبر فيه لم ينعه على الإطلاق .

وعن عبد الله بن مغفل أن رسول صلى الله عليه وسلم نهى عن الحذف وقال : إنها لا تصيد صيداً ولا تنكأ عدوّاً ، ولكنها تكسر السن وتفقأ العين » رواه البخاري ومسلم ، واللفظ لمسلم .

الحذف : بفتح الحاء وسكون الذال وهي الحصة ، والحذف : رمي الانسان بحصة أو نواة أو نحوهما يجعلها بين أصبعيه السبابتين أو السبابة والابهام .

وفي تحريم ما يقتل بالحذف من الصيد الحلاف الذي مضى في صيد المثل لأن الحصة تقتل بنقلها لا بجده ، واختلف فيما يقتل بالبندقة فقال النووي :

إنه إذا كان الرمي بالبندق والحذف إنما هو لتحصيل الصيد وكان الغالب فيه عدم قتله فإنه يجوز ذلك إذا أدركه الصائد وذكاه كرمي الطيور الكبار بالبندق .

وأما أثر ابن عمر وهو ما أخرجه عنه البيهقي أنه كان يقول : « المقتولة بالبندقة تلك الموقودة » فهذا في المقتولة بالبندقة ، وكلام النووي في الذي لا يقتلها وإنما يجسها على الرامي حتى يذكيها ... وكلام أكثر السلف أنه لا يؤكل ما قتل بالبندقة وذلك لأنه قتل بالمثل .

قلت : وأما البنادق المعروفة الآن فإنها ترمي بالرصاص فيخرج وقد صيرته نار البارود كالليل فيقتل بجده لا بصدمه فالظاهر حل ما قتله ، اه من سبل السلام باختصار .

وفي تعليقه على ذلك في نفس الكتاب « إلى حله ذهب الشوكاني في نيل الأوطار والسيد صديق حسن خان ، اه .

والخلاصة أن الصيد بالبندقية المعروفة فيه أقوال ثلاثة :

١ - بعضهم قد منعها منعاً باتاً ولم يجوز استعمالها في الصيد مطلقاً .

٢ - وبعضهم أجازها بشرط أن يدرك الصيد حياً حياة مستقرة ويذكى التذكية المشروعة ، وأما الحيوانات الصغيرة التي لا تبقى معها حياة مستقرة كالعصافير فلا تحلّ إذا صيدت بها ولو أدركت حية وذكيت .

٣ - وبعضهم أجازها وأحلّ ما صيد بها سواء أدرك حياً أم ميتاً بشرط إنبار الدم مع التسمية عند الإطلاق ويؤيد هذا القول : الأوزاعي ومكحول وغيرهما من علماء الشام والصنعاني شارح بلوغ المرام ، والشوكاني في نيل الأوطار ، وبعض علماء المالكية كما في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، وبعض محققي الحنفية كما في فتوى مجلة المسلم .

والموافق من اتقى الشبهات ، وعمل بالنصوص الصريحة ، ودار في فلك الجمهور ، واجتنب مواطن الخلاف ، فإن الإثم ما حاك في الصدر وتردد في النفس وإن أفتى الناس وأفتوا ...

من آداب الذبح

١ - التسمية ، فيقول الذابح باسم الله ، والأكمل « بسم الله الرحمن الرحيم » فهي عند الشافعي سنة مؤكدة ويكره تركها عمداً أو سهواً ، وعند أبي حنيفة أن الذابح إذا ترك التسمية عمداً لم تؤكل ذبيحته وإن تركها ناسياً أكلت ويشترط فيها :

٢ - أن تكون ذكراً خالصاً ، ويستحب أن يقول « بسم الله والله أكبر » .

ب - أن تكون التسمية من نفس الذابح حال الذبح وأن يكون عقب التسمية قبل تبدل المجلس فلو طال الفصل عرفاً لم يحل الذبح .

وعند الإمام أحمد : إن ترك التسمية عمداً لم يجز أكلها ، وإن تركها ناسياً ففيه روايتان ، وبذلك قال مالك ، وعنده رواية ثالثة : أنها تحلّ مطلقاً سواء تركها عمداً أو سهواً . ومذهب أصحابه كما قاله القاضي عبد الوهاب : أن تارك التسمية عمداً غير متأول لا تؤكل ذبيحته .

قال العلامة الصنعاني في كتابه « سبل السلام شرح بلوغ المرام » :

« واختلف العلماء ، فذهبت الهاذوية والحنفية إلى أن التسمية

واجبة على الذاکر « اي بخلاف الناسي » عند الإرسال . ويجب عليه عند الذبح والنحر ، فلا تحلّ ذبيحته ولا صيده إذا تركت عمداً مستدلين بقوله تعالى « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » .

ومحدث « وإن رميت بسهمك فاذكر اسم الله تعالى » قالوا وقد عفي عن الناسي بمحدث « رفع عن امتي الخطأ والنسيان ... » .

وذهب آخرون الى انها سنة منهم ابن عباس ورواية عن احمد مستدلين بقوله تعالى « وطعام الذين اتوا الكتاب حلّ لكم » وهم لا يسمّون ولحديث عائشة رضي الله عنها : انهم قالوا يا رسول الله ان قوماً يأتوننا بلحم لا ندري اذكروا اسم الله عليه ام لا افناً كل منه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سمّوا عليه انتم وكلوا » وقد اجمع المسلمون على ان من اكل متروك التسمية عليه ليس بفاسق فوجب حماها على ما ذكر جمعاً بينه وبين الآيات السابقة وحديث عائشة . وذهبت الظاهرية الى انه لا يجوز اكل ما لم يسمّ عليه ولو كان تاركاً ناسياً » اه من سبل السلام باختصار ..

وقد اجمع الفقهاء على استحباب التسمية في جميع ما امرنا الشارع فيه بالتسمية لقوله صلى الله عليه وسلم « كل امرئ ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتور او اجذم او اقطع » روايات اي ناقص وقليل البركة فهو وان تمّ حساً لا يتم معنى . والمراد بالأمر : ما يعم القول كالقراءة ، والفعل كالتأليف .

ومعنى « ذي بال » اي صاحب حال يهتم به شرعاً ؛ اي بأن لا يكون من سفاسف الأمور وليس محرماً ولا مكروهاً لذاته .
ويشترط أيضاً أن لا يكون ذكراً محضاً ، ولا جعل الشارع له مبدءاً غير البسملة والحمدلة .

فخرجت سفاسف الامور : كلبس النعل والبصاق والمخاط فلا تسن البسملة ولا الحمدلة عليها ، وخرج المحرم لذاته كالزنا ، والمكروه لذاته كالنظر لفرج زوجته بلا حاجة فتحرم على الأول وتكره على الثاني .

بخلاف المحرم لعارض كالوضوء بماء مغصوب ، والمكروه لعارض كأصل البصل ، فلا تحرم على الأول ولا تكره على الثاني .
وخرج بالذكر المحض كـ « لا إله إلا الله » فلا تسن التسمية عليه بخلاف غير المحض كالقرآن لاشتماله على غير الذكر كالأخبار والمواظ .
وخرج ما جعل الشارع له مبدءاً غير البسملة والحمدلة كالصلاة ، فلا يبدأ بالبسملة ولا بالحمدلة بل بالتكبير مثلاً .

٢ - : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويكره تركها عمداً عند الشافعي ، وعند أحمد أن ذلك ليس بمشروع ، وعند أبي حنيفة ومالك تكره عند الذبيح .

ويكره أن يجمع بين اسم الله واسم رسوله بأن يقول « باسم الله واسم محمد » بل يحرم مع حلّ الذبيحة ، وإن أراد : أذبح

باسم الله ، وأتبرك باسم محمد كره وحلّت الذبيحة فلا تحرم الذبيحة
إلا إن قصد التشريك .

ولا تحل الذبيحة باسم غيره تعالى كالذي يذبح باسم المسيح أو
موسى أو محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، أو السيد البدوي
مثلاً أو فلان أو نحو ذلك لأنه مما أهلّ به لغير الله ، بل إن ذبح
لذلك تعظيماً له وعبادة كفر الذابح كما لو سجد لغير الله تعالى فإن
قصد أنه يذبح باسم الله ، ويتصدق به على حب السيد البدوي مثلاً
لم يضر كما يقع من الزائرين له فإنهم يقصدون الذبح لله ويتصدقون
به على حب السيد البدوي دون تعظيمه وعبادته . وإن كان الأولى
تجنب مثل هذه الأمور التي هي من البدع المحرمة المحدثّة .

٣ - : استقبال القبلة بالذبيحة .

٤ - : تحديد الشفرة في غير مقابلتها ، قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم « إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا
القتل وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحدّ أحدكم شفرته وليرح ذبيحته »
رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . وعن ابن عباس
رضي الله عنهما قال : مرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل
واضع رجله على صفحة شاة ، وهو يحدد شفرته وهي تلمحظ إليه

ببصرها قال : أفلا قبل هذا ؟ أتريد أن تميّتها موتتين « رواه الطبراني في الكبير والأوسط .

٥ - : إمرار السكين والتحامل عليها ذهاباً وإياباً .

٦ - : إضجاعها على شقها الأيسر وشدّ قوائمها الثلاث غير الرجل اليمنى فتترك لتستريح بتحريكها .

٧ - : عقل الإبل وذبحها قائمة .

٨ - : أن لا يذبح بهيمة والأخرى تنظر إليها ، وأن يعرض عليها الماء والغذاء قبل الذبح .

٩ - - : أن يجتنب ما اعتاده بعض الناس من الذبح بين رجلي القادم من سفر حجّ أو غيره فإنه بدعة لا أصل لها في الاسلام وتحرم الذبيحة إن قصد التقرب إليه وتعظيمه بالنحر فإن الذبيحة لا تؤكل ، لأنه أهلّ بها لغير الله ، بخلاف ما يذبح للضيف بقصد إكرامه فإنه جائز .

قال ابن الحاج في كتاب « المدخل » : « وسنّها - أي الذبيحة - أربع : إحداث الآلة ، واستقبال القبلة ، والتسمية ، والصبر عليها إلى أن تبرّد ، فمن ترك شيئاً من هذه السنن ناسياً أو عامداً كره أكلها إلا التسمية فإنها لا تؤكل إلا أن يتأول « اهـ .

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الطاهر الزكي وآله وصحبه

والحمد لله رب العالمين .

وافق الفراغ من تبليغ هذه الرسالة صباح يوم الأربعاء المصادف

٤ جمادى الأولى من عام ١٣٨٧ هـ

المعتز بالله وحده

محمد أديب كلكل

حماته

المراجع العامة

المؤلف	الكتاب
: ابراهيم الباجوري	حاشية الباجوري
: الشيخ الخطيب الشربيني	مغني المحتاج بشرح المنهاج
: « « «	الاقناع شرح متن أبي شجاع
: لأبي إسحق الشيرازي	المهذب
: العلامة الرملي	شرح الزبد « غاية البيان »
: شرح ابن حجر على الحضرمية	المنهاج القويم
: أمين الكردي	تنوير القلوب
: حجة الاسلام الغزالي	الوجيز
: ولي الدين البصير	النهاية على الغاية
: الامام النووي	روضة الطالبين
: عبد الغني حمادة	تعالم الاسلام
: أبو النجاشي شرف الدين موسى	الاقناع في الفقه الحنبلي
الحجاوي المقدسي	

نيل المآرب بشرح دليل الطالب : عبد القادر بن عمر الشيباني
 العدة شرح العمدة : بهاء الدين عبد الرحمن بن ابراهيم
 المقدسي

الدر المختار

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : شمس الدين محمد عرفة الدسوقي
 الهدية العلائقة : علاء الدين عابدين
 الميزان : الشيخ عبد الوهاب الشعراني
 بداية المجتهد : أبو الوليد محمد بن رشد القروطي
 الفقه على المذاهب الأربعة : العلامة الجزيري
 الترغيب والترهيب : الحافظ المنذري
 سبل السلام : العلامة الصنعاني
 نيل الأوطار : الشوكاني
 زاد المعاد : ابن القيم الجوزي
 مختصر منهاج القاصدين : ابن قدامة المقدسي

الفهرس

الصفحة	البحث	الصفحة	البحث
٤٤	وقتها	٧	الأضحية
٤٥	مقدارها	٩	الأصل في الأضحية
٤٧	شرائطها	١٠	فضلها
٤٨	أمور تتعلق بالمولود	١١	حكمها
٥٩	الذكاة وأحكامها	١٣	وقتها
٦١	تعريفها وأركانها	١٦	ما تصح منه الأضحية
٦١	الركن الأول : الذابح	١٧	سنها
٦٣	الركن الثاني : الذبيح	١٧	شرائط الأضحية
٦٥	الركن الثالث : الذبح	٢٦	الأضحية الواجبة
٧٠	الحياة المستقرة والمستمرة	٣٠	الأكل من الأضحية
٧١	الحيوان الذي حل ذبحه	٣٣	ولد الأضحية
٧٦	الركن الرابع : آلة الذبح	٣٥	ما يسن لمريد التضحية
٧٧	حكم الصيد بالبندقية	٣٩	العقيقة
٨٥	من آداب الذبح	٤١	تعريفها والأصل فيها
		٤٢	حكمها

حكم شرعي هام لينبغي التنبه له

ورد في كتاب « تنوير القلوب » للشيخ محمد أمين الكردي رحمه الله ما يلي :

« وأما الدين » فهو والشرع والشرعة والملة بمعنى واحد ، وهو ما شرعه الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من الأحكام . « فإن قلت » هل يكفر من سب الدين وينفسخ نكاح زوجته ؟ « قلت » : نعم ، كما أن الحكم كذلك فيمن أنكر شيئاً مما علم من الدين بالضرورة .

« فإن قلت » ما الحكم إذا تاب ورجع إلى الاسلام ، هل ترجع زوجته إلى عصمته أو لا ؟ « قلت » إن كان شافعيًا ورجع قبل انقضاء العدة رجعت زوجته إلى عصمته ، وإن كان مالكيًا أو حنفيًا لا ترجع إلا بعقدٍ ومهرٍ جديدين ، ولا فرق بين ارتداد الزوج والزوجة بل هما في الحكم السابق سواء . اهـ .

ألا فليعلم الناس أن ما انتشر في مجتمعاتهم من شتم للدين أو شتم للخالق سبحانه وتعالى إنما هو ردة يخرج المسلم بسببها من الاسلام ، وتنحل من أجلها الرابطة الزوجية إن كان متزوجاً . وإذا

لم يرجع إلى الاسلام ، بأن ينطق بالشهادتين ، ويستغفر الله تعالى ويتوب إليه توبة صادقة نصوحاً ، ولم يجد عقد نكاحه بناءً على قول الحنفية والمالكية فإنه يقتل شرعاً . ومعاشرته لامرأته معاشرته زنا ، والأولاد أولاد زناً . | |

ألا فليتق الله المسلمون ، وليصونوا ألسنتهم ، وليحافظوا على عقائدهم ، وليحوطوها بسياج واقٍ من العلم والتقوى ، ليسلم لهم إيمانهم ولينتجوا ذرية طيبة مباركة . هذا وإنني بصدد جمع الكلمات المكفرة ، وحصر الأمور التي تضعف الإيمان وستظهر قريباً بعون الله تعالى تحت عنوان :

« صيانة الإيمان من عشرات اللسان »

أعاننا الله تعالى على البر والتقوى وثبتنا على الإيمان إنه على ما يشاء قدير . صلى الله سيدنا محمد النبي الأمي الطاهر الزكي وآله وسلم .

محمد أديب كلكل

جدول الخطأ والصواب

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة	الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
تميت	بقيت	١٨	٣٢	المراد	الرد	١١	٩
اتم	تم	٣	٣٧	فطيوا	فيطوا	٥	١٠
أنه	نه	١	٤٢	لاتبصر ليلاً	تبصر ليلاً	١٣	٢١
الاولى	الاول	١	٤٧	تراد هذه العبارة	سنة الأضحية	١٣	٢٨
تطوعاً	متطوعاً	٢	٤٨	بعدها : « فاذا			
بالذكاة	بالزكاة	٣	٦٣	اقتصر في النية			
خلافاً	خلاف	١٧	٦٦	على قوله : نويت			
كيدته	كبدته	٩	٧٢	« الأضحية »			
عن خنزيره	عن خنزير	٨	٧٥	إذا تميت	إذا	٦	٢٩
				تقل	تقله	١٧	٢٩

وهناك أخطاء أخرى يسيرة لا تخفى على القاري